الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٢
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب داتوسيري السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى بيان يلقيه رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحب داتوسيري السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء ماليزيا سعادة داتوسيري السيد مهاتير محمد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مهاتير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة، متمنيا لكم رئاسة ناجحة. كما أتوجه بالتقدير إلى سلفكم الموقر سعادة السيد أمارا إيسي الذي تولى الرئاسة خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

تنعقد الجمعية العامة وسط خضم حافل بالمناسبات المقامة للاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة. وقد أصبح بعضنا منشغلا بهذه الاحتفالات. وينبغي لنا أن نتساءل فيما إذا كانت هذه الأنشطة مجرد أحداث إعلامية، أم يمكنها أن تساهم مساهمة جادة في تحسين الأمم المتحدة. وهل ستتحول ذروة الاحتفال بالعيد الخمسين إلى مجرد إجتماع تذكاري خاص يلخص في اعلان عن حُسن النوايا لا يوليه أحد إهتماما جادا، أم أنه ينبغي لنا أن نقاوم الميل

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يُرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

95-86140
9586140

إلى الاحتفال وإلى انفاق الملايين على المهرجانات والحفلات وإلى الإشادة في خطب رنانة بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة؟ ومع ذلك، لا يمكننا حتى أن نرد على الأسئلة الأساسية عن وضعنا الحالي وعن ماهية الأمم المتحدة، وهل هي كبش فداء أم أنها عنصر فاعل مثابر وجاد.

ومن المسلم به أن طرح الأسئلة أيسر من إيجاد الأجوبة. بيد أن هذه الأسئلة تجب إثارتها وهي تستحق الاجابة عنها. إن منظومة الأمم المتحدة تجد نفسها عرضة للإنتقاد في السنة الخمسين من عمرها لعجزها عن معالجة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وحاسمة. وعلى الرغم من الآمال التي علقت من قبل على إيجاد نظام عالمي عادل في أعقاب نهاية الحرب الباردة، فإن الذي مازلنا نراه الآن هو أمم متحدة ترقص على أنغام موسيقى ناشزة تعزفها الدول الكبرى في تجاهل تام للمبادئ والأهداف السامية التي تعهد بالالتزام بها عند تكوينها. وعلينا أن نخلص إلى أن المصلحة الوطنية الضيقة للقلة مازالت تمثل الهدف الجوهري للأمم المتحدة. كما أن المبدأ الذي يحرك الدول الكبرى إلى حد كبير والذي مؤداه أن احتياجاتها الخاصة لا بد أن تؤثر على تعاملها مع احتياجات الآخرين ينفذ تنفيذا كاملا مما يحيل مبادئ التكامل والتعاطف الاجتماعي والعدالة إلى مجرد لغو.

وهكذا، علينا أن ننسى الوعد بتوفر قيادة سياسية دولية يمكنها أن تتصدى جماعيا للقضايا التي لا حصر لها من أجل البقاء المشترك. كما أن المجابهة بين الدول، والصراعات داخل الدول، والتهديدات الاقتصادية والعسكرية، وآثار الفقر التي تجرد الفرد من إنسانيته - كل هذه الأمور ازدادت حدتها بدلا من أن تخف بنهاية الحرب الباردة. وتتضح الدوافع المتناقضة للتكافل والنزعة الانعزالية بجلاء الآن أكثر من أي وقت مضى. والروح الإنسانية لا تتلاشى بسرعة فحسب، بل أن ما يتبقى منها يغص بالمشروطيات. وتقدم الأمم المتحدة صورة محطمة ذات سلطة معنوية مهلهلة، على الرغم من النجاحات المبكرة الهامة التي حققتها في إنهاء الاستعمار ثم في القضاء على الفصل العنصري.

إن الدول المنتصرة عام ١٩٤٥ تتشبث بعناد بمقاليد السلطة. وهي تسيطر على المواقع العليا، ممارسة للنفوذ والسلطة بنفس الوضوح الذي كانت تمارسهما به عندما كانت دولا استعمارية. ولم يتغير سوى الأقنعة التي تتستر وراءها - وكانت المنظمات متعددة الأطراف التي أنشئت عشية نهاية الحرب ومازالت تنشأ مصممة للنهوض بمصالحها الاقتصادية وللسعي إلى تحقيق أهدافها السياسية الاستراتيجية. وأصبح مجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجرد أدوات تستخدم لإراقة تولي السلطة. وقبل أقل من ستة أشهر، شهدنا استعمال الأمم المتحدة لتمرير معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية عنوة. وقبل أن يجف مداد المعاهدة، واصلت بعض الدول النووية تجربة أسلحتها الشيطانية. إسمحوا لي أن أتساءل ما الذي يؤهل بعض البلدان لأن تمتلك إلى الأبد وسائل الدمار الشامل؟ لقد آن الأوان لأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي من خلال تخفيض مبرمج لترساناتها النووية في إطار زمني محدد يبدأ بالوقف الفوري لجميع التجارب النووية وينتهي بالقضاء التام على تلك الأسلحة. فعما قريب قد تكون التكلفة باهظة جدا ويكون الأوان قد فات.

وتواصل الدول الكبرى في عناد التنافس على استحداث أسلحة تقليدية أكثر تدميرا. وليس ذلك فحسب، بل إنها تتنافس أيضا في بيع الأسلحة. وعندما تشتري بعض البلدان الأسلحة، تتهمها وسائط الاعلام التي يسيطر الغرب عليها بالانخراط في سباق التسلح.

ويبدو أننا ورثنا عالما ليس فيه للاعتبارات الأخلاقية دور حقيقي أو لا تترتب فيه على ممارسات الواقعية السياسية نتائج أخلاقية، ويبدو أن الدموع تذرف على المآسي الإنسانية في البوسنة ورواندا وليبريا والصومال وشيشنيا، ولكن أصبحت أحاسيس كثير من الناس متبلدة إزاء الأهوال التي تمر بسرعة البرق على شاشاتنا. إن الميثاق الذي يجسد مثالية وأحلام عام ١٩٤٥ أصبح أكثر عرضة للانتهاكات من التقيد به. أفيدونا كيف ساعدت مبادئ الميثاق التي تنص على عدم استعمال القوة وعدم شرعية المطالبة بالحق في أرض اكتسبت بالعدوان أهالي البوسنة؟ وما هي الحماية أو العزاء اللذان قدمتهما الاتفاقية المتعلقة بالابادة الجماعية للذين ذبحوا في رواندا والبوسنة وكمبوديا وشيشنيا؟ إن الدروس التي تعلمتها

شعوب هذه البلدان واضحة، وهي انه لا يمكن الدفاع عن نظام دولي أو روح دولية ما لم تعتبر الدول الكبرى أن مصالحها الحيوية معرضة للخطر.

لقد كانت الأمم المتحدة طرفا في ممارسة النفاق في البوسنة، بإصرارها على أنه لا مكان للأخلاق في حفظ السلام نظرا إلى أن النزاهة المطلوب توفرها من القائمين على حفظ السلام تقتضي منهم تجنب إصدار أي حكم حول حقائق الحالة. وأنا أسأل الأمم المتحدة هل يمكن أن تكون هناك طريق وسط حيثما يتعلق الأمر بالإبادة الجماعية "والتطهير العرقي". إنني أسأل الأمين العام للأمم المتحدة عما إذا كان مضطرا إلى الدفاع عن المبادئ الأخلاقية في ميثاق الأمم المتحدة أم أن عليه أن يقدم العزاء لمن يتعرضون للموت وللثكالى بقوله أن هناك آخرين في أماكن أخرى يلقون مصيرا أسوأ.

وأليس هناك دور خاص للأمم المتحدة يتطلب منها توفير القيادة الدولية، في سياق المنظور الأوسع؟ من الواضح أن الدول الكبرى لم توفر القيادة، ولم تختر سوى العمل من أجل تعزيز مصالحها الوطنية أو مصالحها السياسية المحلية. وما زالت ماضية بالعزف على نغمة حقوق الإنسان وقدسية الحياة البشرية، ولكنها لا تتخذ إجراء إلا عندما تتعرض مصالحها للخطر.

والحق يقال إن جزءا من اللوم لا بد أن يتحمله كثيرون منا في العالم الثالث. فالبعض منا قد قاد شعبه على طريق اليأس والبؤس. ورافق زوال الاستعمار أمل في الحرية والتنمية. لكن الكثيرين استسلموا إلى إغراءات متع الإنسان، دون أن يعززوا حقوق شعوبنا ورفاهها. ولكن، عندما كنا خاضعين للاستعمار في ذلك الوقت، كان شكل الحكم الوحيد الذي عرفناه هو الحكم الاستعماري المستبد. ومن قبيل المبالغة أن نتوقع من بعضنا؛ لحظة أفول الاستعمار، أن يصبح فجأة ديمقراطيين ومتقدمين.

إن تهديد إنصاف العالم بالوحشية لم يكن أكثر وضوحا من قبل منه في البرنامج الصربي للتطهير العرقي في البوسنة والهرسك وفي المذابح في رواندا. ولقد ظلت الدول الكبرى تعارض لزمن طويل اتخاذ تدابير قوية ضد الصرب. ونحن نشهد الآن في وقت متأخر قدرا من الادراك للهدف يتمثل في القصف الذي تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي وفي الجهود التي تبذل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. لكننا ينبغي أن نتوخى الحذر حيال الاندفاع إلى الحلول التي تكافئ مرتكبي العدوان والابادة الجماعية. ويمكن أن يكون البعض في الغرب وفي الأمم المتحدة تواقين إلى هزيمة البوسنة بسرعة. فقد كان ذلك من شأنه أن يجنبهم اتخاذ أي قرار. ولكن أهالي البوسنة رفضوا الخضوع. وفي رواندا انسحبت القوات الأوروبية عندما بدأت المذابح. وفي الصومال أدى عدم تفهم الحالة إلى أن يقاتل الضحايا من جاءوا لإنقاذهم من الأمم المتحدة.

ويجب على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تتحمل قدرا من اللوم عن كل هذه الأعمال الوحشية. ففي رواندا تنصلت فعلا من واجبها، في حين أنها أرسلت قوة حماية في البوسنة بتعليمات تقضي بعدم حماية البوسنيين. والسبب في تسميتها قوة الأمم المتحدة للحماية ظل لغزا حتى وقت قريب. لقد ذهبت إلى هناك لحماية نفسها. وهي تميز بين حفظ السلام وفرض السلام. وإذا كان هناك سلام يتعين حفظه فما هي الحاجة إلى قوات عسكرية؟ ألم توضع القوات هناك نظرا لإمكان حدوث انتهاك للسلام؟ فإذا حدثت انتهاكات فعلى القوات أن توقف هذه الانتهاكات، إذا أريد لحفظ السلام أن تكون له جدوى. ولكن، بدلا من ذلك عندما ينهار السلام تهدد الأمم المتحدة بالانسحاب وترك الضحايا يلاقون مصيرهم.

ولحسن الحظ، ففي فلسطين، وهي نقطة توتر تاريخية أخرى، مازالت الجهود تبذل للتوصل إلى السلام الدائم. ولابد لعملية السلام تلك أن تسفر عن وطن فلسطيني، دولة لها مقومات البقاء تعيش في سلام مع جيرانها. ولن تؤدي المحاولات التي تستهدف اضعاف القيادة الفلسطينية الحالية عن طريق تقويض مصداقيتها إلا إلى ازدياد التطرف وإلى نشوب صراع دموي متطاول بين الفلسطينيين ينشر إلى اسرائيل وغيرها من البلاد.

إن الافتقار إلى القيادة الدولية والالتزام الدولي يتجلى أيضا في ميدان التنمية ويزداد خلو اللغة المنمقة الطنانة عن التنمية من المحتوى المجدي. فقد أدار الشمال ظهره للالتزامات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية. ومع ذلك وصل الاهتمام ببقاء

الحشرات والحياة النباتية إلى الحد الذي يتعين عنده ايقاف التنمية البشرية إذ كان هناك شك في أنها قد تعرض للخطر بضعة حيوانات أو نباتات. ويعتبر وجود كثير من نفس الأنواع في أماكن أخرى أمرا ليس له أهمية. وهكذا ما برح خمس سكان العالم يتردون في حمأة الفقر؛ محرومين من المساعدة الإنمائية التي يقدمها الأغنياء والأقوياء. أما هؤلاء فقد لاذوا بنواديهم الإقليمية وترتيباتهم المريحة لإدامة مستويات استهلاك يرفضها الضمير. وقد حاول بعض بلدان الجنوب أن ينهض بنفسه اعتمادا على موارده ولكن في اللحظة التي يبدو فيها نجاحه وشيكا، تسحب الأبسطة من تحت قدميه. وسحبت الامتيازات الممنوحة له بموجب نظام الأفضليات المعمم، وخضعت سجلاته لحقوق الانسان والديمقراطية، وما إليها للفحص الدقيق، بغية عرقلة تقدمه.

وقد أغريت بعض البلدان من بين الأكثر نجاحا في الجنوب بالانضمام إلى الأغنياء والأقوياء، حتى لا تعير ما لديها من القوة القليلة لأقرانها؟

ولا ينبغي أن يتحول الالتزام بالبيئة إلى مناسبة للشكوى وللتلويح بالاتهامات. والأدهى من ذلك، ينبغي ألا يصبح أداة سياسية للأضرار بالجنوب. ويمكن للتنمية أن تتحقق دون إيقاع ضرر لا يمكن إصلاحه بالبيئة. وإرغام البلدان النامية على أن تظل متخلفة من أجل الحفاظ على البيئة للأغنياء ظلم بيّن. لكن العقبات البيئية التي توضع في طريق الجنوب الفقير ستحقق ذلك فعلا، أي تزيد من إفقار الفقراء لكي تثري من هم أثرياء فعلا.

ويخلق الفقر في حد ذاته بيئة تلحق الضرر بالبشرية بنفس الدرجة التي يضر بها أي نوع آخر من أنواع التلوث البيئي. ومن الواضح أننا نحتاج إلى تحديد أولوياتنا. فهل نبقي الفقير فقيرا على الدوام لينعم الثري بالبيئة، أم نضحي بالبيئة بعض الشيء من أجل تقليل حدة الفقر؟

ونحن في ماليزيا لا نقبل تحقيق التنمية الاقتصادية على حساب الجماعات الأخرى أو الأجيال المقبلة. ويجب الاستعاضة عن الثقافة المادية بالاستدامة البيئية، والعدل الاجتماعي، وبثقافة تتيح تلبية الاحتياجات الإنسانية. فالمجتمع الاستهلاكي الغربي، الآخذ في الانتشار في جميع أنحاء العالم، يتطلب استهلاكا لا ينفك يتزايد للمحافظة على مواصلة ارتفاع الانتاج والربح. ولذلك، فالحاجة إلى الوقود تتزايد، والاتجاه إلى استخدام الوقود الأحفوري في السنوات الأخيرة يثير الجزع. ومع ذلك يتخذ ما يستحق الذكر من الاجراءات للحد من هذا الاستخدام المبدد لمورد قابل للنفاد، بينما يلقى استحداث مصادر متجددة، مثل القوى الكهربائية المائية، معارضة من كل شكل. إن ماليزيا الآخذة في التصنع تدريجيا لديها القدرة والموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ نموذج للتنمية يراعي احتياجات البلدان النامية وقيمها الثقافية، دون تقليد النموذج الغربي المعيب. ولا نطلب سوى ابتعاد أصحاب الحملات المضللة. ويجدر بالشيوعيين المهيجين للأجواء الذين يقومون بعمليات التقليد الحديثة أن ينظروا إلى الاستهلاك التبديدي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدانهم.

إن التحلل الاجتماعي مشكلة خطيرة نظرا لازدياد الطابع الحضري لسكان العالم ولا يساعد سعي الغرب إلى فرض قيمه الأخلاقية على حل هذه المشكلة. ويجري حاليا تقويض المؤسسات التي تحافظ على وحدة المجتمع. وقد اتخذ الطلب المحموم للحرية الشخصية في مؤتمر القمة المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين خطوة أخرى تضرب بالتقاليد عرض الحائط، على الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بتعثر لتخفيف معاناة المرأة. ويبدو أن الناس لا يمكن أن يتحرروا ما لم يتمتعوا بالحرية الجنسية، وهي حرية ترفض قيود القيم التقليدية والدينية وقيود الزواج والأسرة بوصفهما مؤسستين اجتماعيتين، إن الحرية الجنسية ستجعل الاخلاص دون معنى بقدر ما تجعل الزواج من مفارقات التاريخ. إن اللبرالية الجديدة تتسع لكي تضع تعريفا جديدا للأسرة، وهو ضم الأزواج الممارسين للمثلية الجنسية، والنساء غير المتزوجات اللاتي لديهن أطفال من آباء مجهولين، ومجموعات من الرجال والنساء يعيشون معا دون شركاء محددين ومجموعات أخرى كثيرة.

فإذا أراد الغرب أن يكون ليبراليا وحرا من حيث العلاقات الجنسية، فذلك من حقه. وإنما الخطأ هو محاولة فرض قيمه الأخلاقية، أو افتقاره إليها، على سائر العالم، وهذا هو ما حاول الغرب عمله في مؤتمر بيجين. وينبغي للأمم المتحدة ألا تصبح أداة

لهذا النوع من التجاهل غير الديمقراطي لحقوق الآخرين.

لقد جرى حديث كثير في الآونة الأخيرة عن إصلاح الأمم المتحدة. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى هذا الإصلاح بعد خمسين عاما حملت فيها الأمم المتحدة أوزار الحرب العالمية الأخيرة. وبالتأكيد فإن النتائج المترتبة على تلك الحرب لا يمكن أن تنعكس في هيكل الأمم المتحدة وإجراءاتها إلى الأبد ولابد أن تنتهي في وقت ما، والذكرى السنوية الخمسون وقت مناسب لدفن بقايا حماقات الماضي.

ونظرا لأنه يبدو أن الديمقراطية حلت محل الديانة كمعتقد، فمن الملائم إجراء إصلاحات ديمقراطية في الأمم المتحدة. وبعض هذه البلدان التي قلدت نفسها العصمة والدوام قد أصبحت الآن من ذات الدرجة الثانية. وظهرت دول فاعلة جديدة ينبغي أن تحظى بالاعتراف. ولذا، يجب تحقيق تمثيل أعدل في مجلس الأمن. وهذا يعني أنه ينبغي إعطاء المقاعد الدائمة للمناطق، وربما يمكن تحديد ذلك باستخدام آلية إقليمية.

وينبغي إزالة حق النقض. ويجب ألا يستخدم مجلس الأمن في ظل أي ظروف كأداة في يدي أي بلد بعينه.

ويجب أيضا أن يتسع الإصلاح ليشمل تمويل الأمم المتحدة. ومن غير المقبول بتاتا أن تتأخر الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الغنية، في سداد اشتراكاتها دون عقاب، وأن تمارس مع ذلك حقوقا خاصة ونفوذا خاصا. ولا بد من تطبيق قواعد العضوية على جميع الدول دون استثناء. وينبغي وضع قواعد جديدة لتقدير الأنصبة، مع مراعاة ثراء الدول الأعضاء، أو فقرها.

وقد اقترحت مخططات عالمية مختلفة لفرض الضرائب، بما في ذلك فرض رسوم متواضعة على الرحلات الجوية العالمية، وضريبة على تدفقات رأس المال العالمي المستخدم في المضاربة، وضريبة على استغلال الأصول المشتركة للبشرية في قاع البحار، وضريبة على الاتجار بأسلحة الحرب. ومن بين هذه الأنواع من الضرائب، فإن هذا النوع الأخير الذي يستند إلى المبدأ القائل بأن الطرف الذي يجني أرباحا من أدوات الحرب يجب أن يسهم في صيانة السلام، يستأهل الاهتمام والاعتماد على وجه السرعة.

ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة أيضا تطهير الاسطبلات البيروقراطية الفاسدة في الأمانة العامة. فقد بلغت معنويات العاملين في الخدمة المدنية الدولية أشد الدرجات انحطاطا. ويجب إزالة وجوه الإسراف والإكتظاظ، غير أنه يجب عدم التذرع بعدم القيام بذلك لعدم دفع المستحقات أو للإنسحاب.

ومن المشجع ملاحظة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وسائر وكالات الأمم المتحدة الاقتصادية، قد اعترفت الآن بأن ربط التجارة بالمسائل غير التجارية لا يحقق أي غرض مفيد بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أو بالنسبة للبلدان النامية على حد سواء. والبطالة في البلدان المتقدمة النمو لا تعزى إلى العمل الشاق الذي يقوم به العاملون في البلدان النامية لتعويض افتقارهم إلى مميزات أخرى قادرة على المنافسة، وإنما تعزى بالأحرى إلى أساليب التبذير في الأمم المتقدمة النمو، بما لديها من مرتبات مرتفعة وتعويضات للبطالة. وسبب افتراض أن العاملين في البلدان المتقدمة النمو سيعملون عندما يمكن لهم تقاضي أجر على عدم العمل، هو سر يماثل الفكرة القائلة بأن الناس يكونون سعداء ومنتجين إذا كان المجتهد يتقاضى أجرا يعادل ما يتقاضاه الكسول.

ولا بد أن يشمل إصلاح المؤسسات العالمية مؤسسات بريتون وودز. ذلك أنه يجب توجيه طاقاتها ومواردها صوب مكافحة التلوث الناجم عن الفقر في جميع أنحاء العالم. ويتعين أن تكف مؤسسات بريتون وودز عن العمل كمحصل للديون لحساب أصحاب المصارف الأقوياء والأثرياء الذين يجب عليهم بدورهم أن يتعلموا العيش وفق القواعد التي وضعوها هم أنفسهم فيما يتعلق باتخاذ مخاطرات تجارية تقترن بالسعي إلى تحقيق مكاسب. فعودة هذه المؤسسات إلى ولايتها الأصلية - وهي تعزيز التنمية المتوازنة، فيما يتعلق بالبنك الدولي، وفرض المسؤولية النقدية والمالية في جميع البلدان، بغض النظر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي - هي أولوية أولى. ويجب أن يتضمن الإصلاح

إعادة تقييم ترتيبات الإدارة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن طريق إعادة وتكييف تخصيص الحصص وامتلاك الأسهم، وذلك مع مراعاة الهيكل المتغير للاقتصاد العالمي. ويجب أن تدرك الترتيبات الجديدة للإدارة النفوذ المتزايد للاقتصادات الناشئة حديثا، والتي تسهم الآن بقدر متنام من الناتج العالمي، في التبادلات التجارية وتدفقات رأس المال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبارك (لبنان).

ويرهق عبء الدين الثقيل كاهل الفقراء. ويجب تخفيف هذا العبء خاصة بالنسبة للأمم الأفقر في افريقيا وآسيا. وتأمل ماليزيا أن تتخذ على الفور إجراءات فعالة مع مراعاة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين للبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية.

ولئن كانت الديون الثنائية التي قدمتها البلدان المانحة قد أعيدت هيكلتها وجدولتها على مر السنين - بشروط مذلة فرضها نادي باريس للدائنين - فإن المؤسسات المتعددة الأطراف وعلى رأسها البنك الدولي رفضت دائما النظر في إعادة هيكلة الديون المستحقة لها. ويواصل البنك الدولي زيادة مستويات أرباحه ويكدس أموالا احتياطية تتجاوز اليوم ١٦ بليون دولار. فلماذا لا تستخدم هذه الأموال الاحتياطية التي تجمعت من مدفوعات البلدان النامية في تخفيف عبء الدين؟ ولماذا نسمح لعناد بلد أو بلدين أن يحول دون إصدار حقوق سحب خاصة من جانب صندوق النقد الدولي؟ هذه المسائل وغيرها من المسائل يجب أن يكون لها مكانها البارز الهام في إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

ويقدم اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية بارقة أمل في نشوء علاقات تجارية تقوم على قواعد. وتشيد ماليزيا وترحب بالمبادئ الأساسية وتتعهد بالعمل وفقا للتعهدات المتفق عليها بصورة متبادلة.

ومن المؤسف أن الأمم التجارية القوية تهدد بأن تقوض، باتخاذ إجراءات من جانب واحد، الاتفاقات التي تم التفاوض عليها بعناية. إن تعمد إنشاء تكتلات تجارية إقليمية والأخذ بالتجارة المدارة والمحاولات التي ترمي إلى ربط حقوق الإنسان والاعتبارات البيئية وقوانين العمل بالتجارة تهديدات كبيرة من شأنها، إذا نفذت، أن تضعف الأمل في توفير بيئة حرة للتجارة. إننا نرفض هذه المحاولات. فالحمائية الجديدة ستعود بالعالم إلى عهد مضى أدت فيه الحروب التجارية إلى مجابهات عسكرية.

وأخيرا هناك التهديدات الجديدة الناشئة عن ظهور عصر المعلومات. لقد عانت البلدان الفقيرة طويلا من التغطية المتحيزة من جانب وسائط الاعلام العالمية التي يسيطر عليها العالم المتقدم النمو. إن شبكة العقول الألكترونية التي أنشئت لنشر المعروفة والمعلومات أصبحت ملوثة بالنشر غير المسؤول للبذاءات من خلالها. والبعض يجني المال من هذه البذاءات.

يجب أن يجد المجتمع العالمي طريقة لإقصاء هذه البذاءات، وأن يضع إجراءات قانونية تتخذها البلدان المتضررة ضد مقدميها، حتى عندما يكون البث من خارج أراضيها. وينبغي أن يسمح لهذه البلدان أن تحاكم هؤلاء الأوغاد، من البلاد المتضررة بمقتضى قوانينها. ومع كل ذلك، نشأت فعلا حالات عديدة طبقت فيها قوانين بعض البلدان خارج أراضيها حتى دون استئذان.

إن حرية الإعلام أمر حسن. ولكننا، حتى في عصر الحرية هذا لا يمكن أن نسمح بالتقويض الكامل للمبادئ الأخلاقية بغية إثراء تجار الفجور والبذاءة.

وفي نهاية المطاف، لا يزال علينا أن نسلم بأن الأمم المتحدة هي بحق المنظمة الوحيدة المتعددة الجنسيات التي يمكن أن نسمع فيها أصوات الأمم الصغيرة. إننا نؤيد الأمم المتحدة ولكن علينا أن نصحح الاتجاه إلى جعلها إداة في أيدي الأغنياء والأقوياء. وعلى الأمم المتحدة أن تقف إلى جانب الاحتياجات الجماعية للشعوب والأمم حتى تخدم الإنسانية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب داتوسيري السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو رئيس وفد أوروغواي سعادة السيد خورخي بيريز - أوترمين. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): في هذا العالم المتغير الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية - أكثر عالمية وتكافلا - تود أوروغواي أن تؤكد من جديد ثقتها بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المحافظة على السلم وحل المشاكل الرئيسية التي تضر بالعالم، كما تود أن تؤكد سلامة المبادئ المستنيرة الواردة في الميثاق وهي المبادئ التي لها وجاهتها اليوم كما كانت قبل ٥٠ سنة.

وخلال هذه الفترة الزمنية نقلت أوروغواي رسالة شعبها وحكومتها إلى هذه الجمعية وإلى شعوب وحكومات البلدان الشقيقة في جميع أنحاء العالم. ولم يتغير مضمون هذه الرسالة مطلقا: إقتناعنا بأن السلام الدولي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التقيد الصارم بالقانون الدولي واللجوء إلى الوسائل السلمية لحسم الصراعات؛ وثقتنا بأن النظام الديمقراطي والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان هما وحدهما القادران على ضمان تحقيق المتطلبات الروحية والمادية للفرد؛ وثقتنا التي لا تنضب بهذه المنظمة التي ساهمت أوروغواي قبل نصف قرن في إنشائها، والتي نؤيدها، وسنستمر في تأييدها، على أوسع نطاق.

وطوال هذه السنوات جميعها تمسكت أوروغواي باستمرار بهذه المبادئ ، مسهمة بمبادراتها وتصويتها في توطيد أساس السلام وضمان سيادة القانون والعدالة على ما عداهما. وكنا أول من قبل دون أية شروط الاختصاص الملزم الذي تتمتع به محكمة العدل الدولية. ونحن طرف في معظم الصكوك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وأسهمنا في عمليات حفظ السلام منذ بدايتها، وأوروغواي هي الدولة العضو في الأمم المتحدة التي تسهم بأكبر عدد من القوات بالنسبة لتعداد سكانها وحجم قواتها المسلحة.

يتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بحقائق جديدة وظروف دولية جديدة، وتعين على الأمم المتحدة أن تكيف وظائفها مع المطالب الجديدة مستجيبة للظروف الخارجية عن طريق التطبيق الواسع الخيال للميثاق الذي أبقى المنظمة حية وفعالة طوال تاريخها وأنقذها من الزوال.

ويواجه المجتمع الدولي اليوم حالات لم يسبق لها مثيل. والأصولية العرقية والدينية والارهاب الدولي والاتجار بالمخدرات قد لا تكون ظواهر جديدة، ولكنها اتخذت أبعادا مخيفة بسبب وصولها إلى مصادر تمويل قوية واستخدام أسلحة الدمار الشامل. ويجعل هذا من الضروري أن ينظم المجتمع الدولي نفسه على نحو كفء لمقاومة هذه الظواهر حتى في ميدان التكنولوجيا الحديثة. وبالاضافة إلى ذلك فإن هذه العوامل ترتبط بظواهر سياسية جديدة مثل تمزيق الدول المتعدد القوميات التي أطلقت العنان لخلافاتها العرقية والدينية القديمة.

وهذه الحقائق، جنبا إلى جنب مع الزيادة في عدد أعضاء المنظمة، ومعظمهم من البلدان النامية، والأدوار الرائدة التي تضطلع بها بعض الدول والمناطق، تبرر إجراء إصلاح لبعض الجوانب المؤسسية للمنظمة.

وجميع أشكال إصلاح الميثاق أو التطوير الدستوري المترتبة على الممارسة المعتادة ينبغي أن تتجه إلى زيادة فعالية المنظمة وتجنب اللجوء - بكل طريقة ممكنة - إلى صيغ تحد من قدرتها على الاستجابة أو تتضمن تفاوتات جديدة فيما بين أعضائها.

في مناسبات سابقة، تكلمت أوروغواي تأييدا لتوسيع مجلس الأمن ساعية إلى إضفاء مزيد من الديمقراطية في ذلك الجهاز، وهو أمر حيوي لصيانة التوازن والسلم العالمي. لكن التغييرات المدخلة يجب أن تكفل أنها، في الوقت الذي تحقق فيه الشفافية والتمثيلية الكبيرين في تلك الهيئة، ليس لها أثر سلبي على أدائها وكفايتها.

وعلى أية حال، فإن الحاجة إلى القيام بإصلاحات مؤسسية ينبغي ألا تؤدي بنا إلى إرجاع إحباطات وفشل المنظمة إلى كون الأدوات المخصصة لقيامها بمهامها غير ملائمة. فكلما استخدمت الإرادة السياسية للدول لحل المشاكل، استطاعت المنظمة تحقيق أهدافها دون الحاجة إلى تغيير بنيتها أو طرق تشغيلها. وبالتالي فإن جهودنا للإصلاح من الحري ألا تبعدنا عن واجبنا الفوري، وهو أن نواجه بوسائلنا الحالية، وإن كانت ناقصة، الصراعات الخطيرة التي تؤثر على السلم الدولي.

ولا يسعنا إلا أن نشير في المقام الأول إلى ما يؤثر على البلدان التي نشأت عن يوغوسلافيا السابقة. أنه لا يزال من الصعب على بعض الأطراف أن تفهم أنه، بينما يصعب التوصل إلى حل بالتفاوض، يستحيل التوصل إلى حل عسكري.

وفي الوقت نفسه، لا يزال السكان المدنيون يعانون طوال سنوات، وهؤلاء السكان أصبحوا هدفا دائما للعمل العسكري وضحايا لمظاهر التعصب العرقي الوحشية. ووراء هذه المأساة، وهو أمر يفسرها إلى حد ما، يكمن إدراك مؤسف أن قرارات الأمم المتحدة لا تمتثل لها بعض الأطراف. ونعتقد أنه حري بالمنظمة أن تزيد من إجراءاتها، مستخدمة إلى أقصى حد الآليات السياسية والقانونية المتاحة لها بمقتضى الميثاق، لإقناع الحكومات والسلطات المشتركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع باحترام القرارات الصادرة والانصياع لها.

وليس هناك شك في أن الطريق إلى السلام تعترضه مصاعب غير عادية لكنه غير مقفل تماما، على نحو ما يرى من المفاوضات لإنهاء الأزمة الطويلة المنهكة في الشرق الأوسط. ولا بد لنا أن نهنئ بحرارة الذين قرروا أن يستعيضوا عن الأسلحة بالحوار البناء، وأن نعرب عن إعجابنا بالذكاء الذي تدار به هذه المفاوضات، وبخاصة الثبات والإلهام اللذان تحاول الأطراف أن تتغلب بهما ليس فقط على تعقد المشكلة الكبير، ولكن أيضا، وبشكل خاص، على المعارضة العنيفة التي لا تزال تحاول تخريب عملية السلام، باللجوء إلى أكثر الوسائل خسة ووحشية. ولا تزال النتائج غير مرضية ولكنها أيضا غير تافهة. وعلى المجتمع الدولي واجب تشجيع هذه الجهود. ويمكن لهذه الجمعية العامة أن تسهم في هذا بتجنب إدراج صياغة في قراراتها بشأن هذا البند ربما كانت ملائمة في الماضي، لكنها قد تكون مثيرة للغضب في وقت تسود فيه روح سلام حقيقية فيما بين جميع السلطات المعنية.

ولقد كانت صكوك المرحلة الثانية من الاتفاق المؤقت المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني معلما آخر في عملية السلام، التي لا تزال الأطراف المعنية تشجعها بإصرار كبير. وبالتوقيع على هذا الاتفاق التاريخي في واشنطن، يمكننا القول إننا أقرب إلى السلام الدائم في تلك المنطقة المعذبة.

ولا يزال هناك خيط مشترك يربط بين حالات الصراع هذه. وهو عنصر يجعل قيام تلك الحالات ممكنا ويفاقمها، وهو توفر وتطور الأسلحة. ولن يتمكن المجتمع الدولي من منع انتهاكات السلام أو تجنب آثارها البعيدة المدى فيما يتعلق بفقد الأرواح البشرية والدمار، ما لم تتخذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بتنظيم صناعة الأسلحة والاتجار بها. ومن واجبنا أن نعيد إحياء الآليات التي أنشئت لهذا الغرض، وأن ننشئ هيئات تفاوض جديدة، إذا لزم الأمر، لتحقيق نتائج ملموسة.

وإن العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أوروغواي، قررت قبل أشهر قليلة التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، باعتبار ذلك طريقة لتوطيد عملية نزع السلاح التدريجي في هذا الميدان. وقد فعلنا هذا اقتناعا منا بحسن نوايا الدول النووية، التي حبذت التمديد. وللأسف، فإنه بعد ذلك واصلت بعض الدول إجراء تجارب نووية تحت سطح الأرض، الأمر الذي أدى ببلداننا إلى فقد الثقة بالصكوك التي وقعنا عليها، كما ترك فينا إحساسا بالإحباط والحيرة.

وقبل أيام قليلة قامت البلدان الموقعة على معاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الموقعة على معاهدة راروتونغا في جنوب المحيط الهادئ اللتين أنشئت بهما منطقتان خاليتان من الأسلحة النووية - وقد شعرت بالقلق نتيجة خطورة الحالة فيما يتعلق بتلك التجارب - بإدانة هذه الحالة وأكدت مجددا الحاجة إلى وضع حد لجميع أنواع التجارب النووية رغبة في تهيئة مناخ موات لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية، التي يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وبينما خفضت نهاية الحرب الباردة التوتر السياسي وخطر المواجهة العالمية، هناك تطورات أخرى اليوم أشد غدرا ولكنها ليست أقل تهديدا للسلم ولرفاه الدول، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب ومركب قاتل منهما. وأوروغواي، حيث لم نر لحسن الحظ أسوأ مظاهر هذه المشكلة حتى الآن، شاركت - وتعتزم مواصلة الاشتراك - بشكل مكثف في جهود التعاون لمنع تلك الأعمال والجرائم ذات الصلة والمعاقبة عليها، بغية معالجة آثارها الضارة ومكافحة نتائجها الاجتماعية. ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالمخدرات للتركيز على نهج شامل للتصدي للمشكلة، بما في ذلك استهلاك وانتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، والجرائم ذات الصلة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة.

وإننا نبذل أيضا جهودا قصوى لتعزيز الإجراءات الوطنية الملموسة للتصدي لهذه المشكلة ومكافحتها وهي مشكلة يمكنها أن تهدد بقاءنا السلمي واستقرار مؤسساتنا.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، جرى منذ بعض الوقت تعريف وشجب العوامل التي تؤثر تأثيرا ضارا على النمو الاقتصادي للبلدان النامية. كما درست طبيعتها وأسبابها وآثارها، ونوقشت واقترحت صيغ لحل تلك المشاكل أو على الأقل لتضييق الفجوات التي لا تطاق القائمة في العالم الاقتصادي اليوم. وبعد سنوات عديدة من المناقشة، لا تزال الصورة الشاملة باقية دون تغيير، مع أنه يمكن ذكر بعض الحالات المنفصلة حيث ظهرت مراكز دينمية للتنمية. وحالة أقل القطاعات البشرية تقدما، حيث يسود الفقر وما يتبعه من جوع، وحيث تنتشر الأمراض والأمية، لا تزال أمرا غير مقبول.

إن عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي الذي يحدث على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة قد ساعدانا على تحديث بعض هياكلنا الانتاجية. ومع هذا فإن عدم استقرار الأسواق المالية في العالم يفرض تهديدا دائما على اقتصاداتنا. ونقل الموارد المالية الرئيسية من أسواقنا وإليها يسبب قدرا كبيرا من عدم الاستقرار في تدفقات رأس المال في العالم، مما يبعث على الاحساس بالقلق وعدم اليقين، ويهدد الجهود المتراكمة التي تبذلها شعوبنا لإقامة نظام اقتصادي وأكثر عددا وأكثر تنظيما وأكثر استقرارا.

وبالنظر إلى هذه الحالة، فإننا نحتاج إلى إيجاد آليات جديدة لخلق نظام مالي دولي أكثر استقرارا وطريقة للتنبؤ بالأزمات المالية المحتملة، آليات لا تفرض قواعد تعرقل تدفقات رأس المال اللازمة للنمو والاستثمار.

ولقد أشارت مجموعة السبعة إلى ضرورة تحديث طريقة عمل مؤسسات بريتون وودز في المجال المالي. ولدى بلداننا الاستعداد لأن تشارك والحق في أن تشارك في الاستراتيجيات البديلة لاصلاح هذه المؤسسات ذات الأهمية الحيوية في الاقتصاد العالمي بطابعه العالمي الذي هو عليه اليوم.

وبإنشاء منظمة التجارة العالمية وصلنا إلى نهاية أطول المفاوضات وأشدها تعقدا في السنوات الأخيرة وإلى مرحلة جديدة في التجارة الدولية. وإذا كانت هذه المرحلة الجديدة ستؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا للتجارة الدولية، فيجب على جميع الدول، ولا سيما تلك التي لها الحصة الأكبر في التجارة، أن تلتزم بالقواعد الجديدة للعبة. وتأمل أوروغواي في أن تحترم هذه القواعد، وأن تختفي سياسات الحمائية والدعم المالي وأن تُزال الحواجز التي تعترض تحرير ونمو التجارة الدولية، ولا سيما تجارة المنتجات الزراعية، وفقا لما اتفق عليه في مراكش لدى اختتام جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

وندرك أن تنميتنا في ظل الحالة الدولية الراهنة ستعتمد إلى حد كبير على جهودنا الذاتية. ونعلق أهمية قصوى على التعاون الدولي من أجل التنمية، ولكننا ندرك أن مشاكلنا لن تحل على أساس المساعدة الخارجية وحدها. والتحدي الكبير الماثل أمامنا اليوم هو الحاجة إلى زيادة اكتساب المعرفة وتطبيقها على التنمية. والمزايا النسبية الوحيدة اليوم هي تلك المستقاة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وقدرة البلد النسبية على التنافس سترتبط ارتباطا مباشرا بقدرته على توليد معرفته

وتكييفها وتطبيقها وعلى توفير التدريب الدائم لسكانه.

وفي هذا السياق، تدرك بلدان السوق المشتركة للجنوب، المعروفة باسم ميركوسور، أن عمليات الاندماج وفقا للخطة العالمية الجديدة تمثل جانبا أساسيا من القدرة على التنافس المتكافئ مع الكتل الاقتصادية الأخرى. ونحن نشجع الاندماج في إطار فلسفة النزعة الإقليمية المنفتحة. ولا نحاول أن نحول ميركوسور إلى برج عاجي - بل على العكس من ذلك تماما، لإننا إذ نعززه ونوسعه فإننا نحاول تشجيع الروابط مع البلدان الأخرى في المنطقة ونتطلع إلى نقطة التقاء بينما نحترم الطابع الخاص لكل بلد من البلدان وطرائقه.

كما أننا نحاول أن نعزز الصلات مع مناطق أخرى من العالم النامي، وعلى وجه الخصوص، مع البلدان الصديقة في منطقة جنوب المحيط الأطلسي. وفي هذا السياق، تؤكد أوروغواي مجددا على أهمية منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي التي أعلنت رسميا في القرار ١١/٤١ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦. وفي هذا الإطار نتشاطر تماما أهداف هذا الإعلان ونرى أن المنطقة أداة هامة للنهوض بالتعاون في المجال العلمي والسياسي والتقني والثقافي.

ونحن على اقتناع بأن الأمن والتنمية يترابط الواحد منهما بالآخر ترابطا لا انفصام له، وأن أي تقدم من حيث الوفاء بأهداف المنطقة من شأنه أن يعزز التعاون بين دول افريقيا ودول المخروط الجنوبي في أمريكا. ويتضح هذا الالتزام بجلاء في دعم دول المنطقة لعمليتي السلام في أنغولا وليبريا واتفاقي بيسيسي وأبوجا على التوالي.

وما تزال المشاكل العالمية التي لم يتم حسمها تثقل كاهل جداول أعمالنا. فهناك تضامن عام فيما يتصل بالحماية البيئية، لأننا رأينا بوضوح ما هو في كفة الميزان، ألا وهو مصيرنا المشترك، وأدركنا أن هذه مهمة يجب علينا أن نعمل معا من أجل تحقيقها. ومن المؤسف أن هذا التضامن لم يتخذ بعد شكل الاجراءات الملموسة والفعالة التي تؤثر تأثيرا حقيقيا على البيئة. وعملية التدهور المادي للكوكب ما تزال مستمرة دونما هوادة.

إن حكومة أوروغواي، إذ تبدي اهتمامها بقضايا البيئة واستعدادها للتعاون على نحو فعّال وملموس مع الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، عرضت أن تستضيف الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وهو الاجتماع الذي سيعقد خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

وباعتبار أوروغواي بلدا ساحليا في الجزء الجنوبي من الكوكب، فإنها تشعر بحساسية خاصة إزاء أشكال معينة من التدهور البيئي مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ والتلوث والاستغلال غير السليم لموارد جنوب المحيط الأطلسي.

وترى أوروغواي أن نتائج مؤتمر الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال تبعث على التشجيع الكبير. ويحدونا الأمل في أن يوافق في المستقبل القريب على مشروع الاتفاقية الذي اعتمد وأن يحظى بالمصادقات اللازمة لكفالة سريان مفعولها، وبخاصة، من جانب البلدان المنخرطة انخراطا كبيرا في صيد الأسماك التي تشملها الاتفاقية. وفي هذا السياق، تعرب أوروغواي عن الأمل في أن تحظى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وبلدي طرف فيها، بالتصديق في أسرع وقت ممكن من جانب جميع البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن. والتطبيق العام لقانون البحار الجديد المكرس في الاتفاقية لا يمكن إلا أن يعود بالنفع على جميع الدول. ونظام حماية وصيانة البيئة البحرية وحفظ واستغلال مواردها هما مجرد اثنتين من المنافع العديدة المتوقعة من تطبيقها العالمي.

وفي الختام، تكرر أوروغواي ذكر معارضتها للتطبيق من جانب دولة واحدة لتدابير اقتصادية أو تجارية ضد دولة أخرى وبالتالي تحث على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وأود أن أختتم بياني بأن أعرب لرئيس الجمعية عن سرور حكومة أوروغواي بانتخابه لترؤس أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، ونهنئه على خطابه البليغ الذي ألقاه عند توليه منصبه، ونشاطره الآراء التي أعرب عنها فيه. ونحن ندرك الحالة المالية للمنظمة، ولكن ينبغي ألا نرتكب خطأ الاعتقاد بأن الوفورات ينبغي أن تتحقق بتقليل المساعدة والتعاون في مجال التنمية، مع اعتبار التنمية بالمعنى الأوسع للكلمة. فمقابل كل دولار نقتطعه من هذا المجال سيتعين علينا أن ننفق دولارين على عمليات حفظ السلام.

فإن كنا نود أن نتحدث على أساس الاقتصاد، فإن منع الصراع أقل تكلفة من حله في وقت لاحق. ومن الواضح أن المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة تتمثل في حل الصراعات، إلا أن من الأهم بكثير منعها وتفاديها. فهل بالإمكان وضع ثمن للروح الإنسانية؟

أود أن أؤكد مجددا بأن أوروغواي، إخلاصا منها لتقاليدها الديمقراطية والمحبة للسلام ستستمر في المشاركة في مهمة بناء عالم خال من العنف والفقر والتعصب - هذا العالم الذي توخاه قبل ٥٠ سنة مؤسسو هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية الجمهورية التشيكية، صاحب السعادة السيد جوزيف زيلينيتش.

السيد زيلينيتش (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد فريتاس دو أمارال على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع في هذه الدورة الخمسين. فحياته العملية البارزة في السياسة البرتغالية تشكل ضمانة بأن مدته في منصبه ستكون مثمرة وعلى قدر عال من المهنية، بالإضافة إلى كونها ممتعة. وأود أن أشكر الرئيس السابق، السيد أمارا إيسي، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في العام الماضي.

وإنه لمما يبشر بالخير على نحو خاص أنني أخاطب الجمعية العامة هذا الأسبوع - بعد يوم من التوقيع في واشنطن على الاتفاق الكبير الذي صيغ بعناية وبعد جدال طويل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن المرحلة الثانية من الحكم الذاتي الفلسطيني؛ وبعد بضعة أيام من التوقيع، هنا في نيويورك، على مجموعة المبادئ الإضافية للسلام في الدول السلافية الجنوبية، التي نأمل رغم حجمها الأصغر وطابعها المؤقت وعموميتها أن تمثل الخطوة القادمة صوب تحقيق السلام في تلك المنطقة أيضا.

ستحتفل الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بيوبيلها الذهبي. وهذا يبين أن مقاصد ومُثل هذه المنظمة المنصوص عليها في الميثاق، ما زالت صالحة وتحتل مكان الصدارة بين مصالح المجتمع الدولي. وهذا من شأنه أن يغمرنا بالفرح، خاصة وأن تشيكوسلوفاكيا كانت أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة.

إن إنشاء الأمم المتحدة كان نتيجة منطقية لجهود البلدان التي أرادت أن تكفل، بعد أن عصفت بها أشنع حرب في تاريخ البشرية، أن يؤدي قيام منظمة جديدة إلى منع تكرار اندلاع حرب مستعرة مماثلة.

بيد أن ضمان السلام العالمي لم يكن أبدا الهدف الوحيد للأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تشكل محفلا فريدا لجميع البلدان، دون تمييز، لكي تقوم بعرض آرائها وتسعى إلى تحقيق مصالحها الدولية في جميع مجالات الاهتمام، التي لا تشمل فقط الأمن ونزع السلاح بل أيضا التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وغيرهما من القضايا الملحة بصورة خاصة في أيامنا هذه، بما في ذلك تهريب المخدرات والإرهاب. وبذلك تتيح الأمم المتحدة منبرا لحل المشاكل العالمية.

فجهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ مبادئ ميثاقها تتمتع بالدعم الكامل من جانب الجمهورية التشيكية. وإن السيد فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية سيؤكد دون شك الأهمية التي نعلقها على المنظمة، عندما يدلي ببيانه من على هذا المنبر في الشهر القادم. وبالرغم من ذلك، ونظرا للتغيرات التي طرأت منذ إنشاء الأمم المتحدة، تمس الحاجة إلى تكييف المنظمة مع التحديات الجديدة، وإصلاحها إصلاحا شاملا

وتحويلها إلى أداة أفضل وأكثر فعالية للعلاقات الدولية المتعددة الأطراف.

والمهمة الكبرى تتمثل في إنشاء نظام يعمل بكفاءة أعلى وفعاليته من حيث الكلفة أكبر. إننا بحاجة إلى نظام عملي يضمن، حتى بوسائله المحدودة، الأمن العالمي ويدافع عن حقوق الإنسان ويسهم إسهاما أكثر فعالية في تنمية المناطق الأقل حظا من العالم. إننا بحاجة إلى منظمة، تكون، على أساس مبدأ العالمية، مفتوحة أمام جميع الراغبين والمستعدين للمشاركة في هذا المسعى.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنفق قرشا إضافيا على برامج يكرر أحدها الآخر أو على برامج فقدت جدواها أو حتى لا لزوم لها. وهناك الكثير من البرامج التي يمكن دمجها بغيرها، أو إلغاؤها كلية، دون إلحاق أي ضرر بالمستفيدين منها. فالرسالة واضحة: إن الكثير من حكوماتنا الوطنية تطبق تدابير للحد من الكلفة وزيادة الكفاءة. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تنتهج نهجا مماثلا. ونحن نقر بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عملية إدارة أموال الأمم المتحدة وكذلك بأهمية مكتب خدمات الإشراف الداخلي، الذي أنشئ في العام الماضي. ويجب على هاتين الهيئتين أن تتحكما بنفقات الأمم المتحدة بصورة أكثر تشددا.

إن ميثاق الأمم المتحدة يسند المسؤولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. ومجلس الأمن، في إطار هذا الدور، لا بديل عنه. ويُنظر إليه بوصفه جهازا صغيرا كفؤا وشفافا ومتيقظا يضمن قيام الأمم المتحدة بعمل سريع وفعال، حيثما تقتضي الضرورة، من أجل حفظ السلام واستعادته في أي مكان من العالم.

وبالرغم من أن مجلس الأمن ربما يكون حاليا من أكثر الهيئات كفاءة في الأمم المتحدة، فهناك مجال للقيام بتحسينات. ويجب على المجلس أن يزيد من تشديده على الدبلوماسية الوقائية، وينبغي أن يحسن على نحو أكبر تدفق المعلومات بين أعضائه وأعضاء الأمم المتحدة الآخرين، بالإضافة إلى تعاونه مع الأمانة العامة. وزيادة شفافية مجلس الأمن في عملية اتخاذ قراراته أمر مستصوب أيضا. وهذه خطوات يمكن للمجلس أن يتخذها بنفسه.

وهناك مسألة أوسع هي إعادة تشكيل المجلس التي تتطلب اهتمامنا الخاص. إننا نؤازر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله ونشارك فيه بنشاط، ونتوقع أن يتم فعلا تنفيذ المقترحات التي سيصدرها في النهاية. وعدد الدول الأعضاء ذات العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس ينبغي أن يزداد إلى ٢٠ تقريبا. وأية زيادة كبيرة عن هذا العدد ستخل بفعاليته. وينبغي أن يتضمن المجلس، قدر الإمكان، تمثيلا لجميع المناطق، وينبغي تخصيص مقعد إضافي لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية. إننا نعارض أي فئات جديدة لعضوية مجلس الأمن. والمشاركة في صون السلام العالمي والوفاء بالالتزامات المالية تجاه الأمم المتحدة اثنان من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تحديد توسيع العضوية الدائمة. إننا نؤمن بأن ألمانيا واليابان مرشحان مناسبان، ونؤيد توسيع تمثيل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

ومنطقيا، لا يمكن للأعضاء غير الدائمين، ومن بينهم الدول الصغيرة بالذات، أن يؤدوا نفس الدور الذي يؤديه الأعضاء الدائمون الذين يملكون حق النقض. إلا أن الأعضاء غير الدائمين لهم دور إيجابي يضطلعون به في أنشطة المجلس وفي اتخاذ قراراته. فالجمهورية التشيكية، أثناء ولايتها الحالية في مجلس الأمن، ما فتئت تسهم بشكل بناء في أنشطة المجلس. وسياساتنا النشطة تدلل، من جهة، على المكانة الأكيدة التي تحتلها الجمهورية التشيكية بين البلدان العريقة في الديمقراطية، وتبين، من جهة أخرى، تحليلاتنا ومواقفنا المستقلة التي لا ندين بها لدولة أخرى. كما أن نشاطنا في المجلس يقدم الدليل - إن كانت هناك حاجة إلى دليل - على التزامنا ومشاركتنا، لا فيما يتعلق بأوروبا وحدها، بل أيضا في سياق البحث عن حلول لصراعات بعيدة قد يبدو للوهلة الأولى أنها لا تؤثر علينا.

وتؤيد الجمهورية التشيكية أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكثر نشاطا في مختلف جوانب إدارة الصراعات، وفي البحث بمزيد من التعمق عن جذور هذه الصراعات. والهدف من هذا الدور الذي يتجسد، مثلا، في الدبلوماسية الوقائية، هو تهيئة ظروف وأجواء تشجع أطراف النزاع على الدخول في مفاوضات جادة وصادقة، مما يعيد الاستقرار والسلام إلى المناطق التي يسودها التوتر. وعندما

يتعلق الأمر بتنفيذ نتائج المفاوضات، فإن أدواتنا الأساسية هي الجهود النشطة والمعقدة لبناء السلام وصنع السلام. ونحن لا نؤيد التقييمات المتحيزة السلبية لنتائج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي بعض المناطق عادت الأحوال إلى طبيعتها، وذلك بالتحديد بفضل الأمم المتحدة وأنشطتها لحفظ السلام. إلا أن هناك مناطق أخرى تتطور فيها المآسي بلا كابح رغم الجهود المثلى التي تبذلها الأمم المتحدة، بما فيها من مساهمات مالية ومادية وبشرية هائلة.

أما الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، فإنها تشكل، في مداها وعمقها وعواقبها، أكبر وأفظع صراع شهدته أوروبا ما بعد الحرب. وعجز أوروبا والمجتمع الدولي عامة عن وقف الصراع قوض ثقة الرأي العام العالمي في عدد من المؤسسات الدولية. فالثغرات في الترتيبات الأمنية الحالية أصبحت ظاهرة للعيان، وعملية التكامل الأوروبي تباطأت وزادت تعقدا. وكثيرا ما يربط بين صراع البلقان، وأزمة الأمم المتحدة، والحاجة المتصورة إلى إنشاء آلية أمنية دولية أكثر فعالية لحسم الصراعات الإقليمية. وهكذا، وبهذه الطريقة الغريبة، فإن الحرب في يوغوسلافيا السابقة قد تساعد في نهاية المطاف على إنشاء آلية أمنية جديدة أكثر فعالية.

لقد اتضح أن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا لمواجهة الصراع. فقد استهان بتعقده وقدرته على الاستفحال. إن طول أمد هذا الصراع وطابعه المزمن يرتبطان بالتكافؤ العسكري - الاستراتيجي للأطراف المتصارعة التي ما فتئت ترفض التفاوض رغم الضغوط الدولية. ذلك أنها تعتقد، مخطئة، أن بوسعها تحقيق مزيد من أهدافها بالقتال بدلا من التفاوض والتوقيع على اتفاق للسلام. والتطورات الأخيرة تبين أن من المستحيل تحقيق أي نجاح ملموس في حل صراعات من هذا النوع دون تصميم من المجتمع الدولي، ووجود مجموعة متضافرة من الضغوط السياسية القوية والجزاءات والاستخدام الملائم للقوة العسكرية. ولكن ما زال من الأوضح أن الحل النهائي العادل والدائم لا يمكن التوصل إليه إلا عن طريق المفاوضات السلمية.

إن مصير السكان المدنيين الأبرياء يكمن في صميم شواغلنا. فضحايا التطهير العرقي ومأساة رجال وفتيان سريبرنيتسا وجيبا التي لم يكشف عنها بعد، ونزوح الصرب الكرواتيين من ديارهم القديمة كل هذا يثير المخاوف بالنسبة لمصير المدنيين. ويتعين علينا أن نساعد على رصد احترام حقوق الإنسان للمدنيين المنتمين إلى جميع أطراف الصراع.

وكانت مبادرة الولايات المتحدة الخاصة بالبوسنة والهرسك وبكرواتيا أيضا، بمثابة جهد يستهدف إقامة مشروع سلام مشترك بين أعضاء فريق الاتصال والأطراف المهتمة الأخرى. وهذا الجهد ينبغي أن يحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي، وأن يعرض على الأطراف المتحاربة بوصفه الإطار الأساسي لحل الأزمة. وما من شك في أن الاعتراف الفعلي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالسلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك، واعتراف حكومة سراييفو بجمهورية سربسكا، وقبول صرب البوسنة خطة فريق الاتصال التي تقسم أراضي البوسنة بنسبة ٥١ إلى ٤٩، أمور من شأنها أن تيسر المرحلة التالية من مفاوضات السلام.

وتغيير الطرف الصربي لموقفه من مبادرات السلام التي يطرحها المجتمع الدولي، وخاصة من الخطة الأخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة، يؤكد أن نهج بلغراد أصبح أكثر تعاونا في البحث عن حل سلمي تقبله جميع الأطراف. وهذا بالتأكيد تطور إيجابي. ومن نفس المنطلق دعمنا العملية المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، مع أننا ندرك أن الضربات الجوية، وحدها وفي حد ذاتها، لن تحسم الصراع. وقد ثبت من التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن تلك المنظمة يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في المنطقة.

وحل مشكلة سلافونيا الشرقية ينبغي أيضا أن يرد في جدول أعمال جهود السلام الراهنة.

والجمهورية التشيكية مستعدة لمواصلة مشاركتها النشطة في بعثات السلام في يوغوسلافيا السابقة، سواء تحت إشراف الأمم المتحدة، أو في إطار أي ترتيب إقليمي يوضع وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ومن نافلة القول إن الجمهورية التشيكية

ستحاول قدر طاقتها أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية، كما أنها تعتزم المشاركة في تعمير المناطق التي دمرتها الحرب، بعد انتهاء الحرب.

لقد ازداد عدد عمليات حفظ السلام زيادة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة. ففي غضون السنوات الخمس الماضية، كانت عمليات حفظ السلام التي شرع فيها أكبر عددا مما نفذ طوال وجود الأمم المتحدة بكامله. ففي عام ١٩٩٥ كانت ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام تعمل في الميدان، مقابل ثمان في عام ١٩٨٨، وبلغ عدد الأفراد العاملين فيها ٠٠٠ ٧٠ تقريبا. وزادت النفقات إلى ما يقرب من خمسة أمثال ما كانت عليه.

وهذه المسألة تتصل اتصالا وثيقا بالحالة المالية الحرجة التي تمر بها الأمم المتحدة التي أصبحت تواجه عجزا ماليا يناهز ٤ بلايين دولار. والجمهورية التشيكية تؤيد إصلاح أسلوب تمويل عمليات حفظ السلام، بل وتؤيد أيضا إصلاح كل نظام التمويل في الأمم المتحدة. فهذا النظام ينبغي أن يستند إلى مؤشرات اقتصادية - مثل متوسط الناتج القومي للفرد - وأن يكون متوافقا مع قدرة البلد على الدفع. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الجمهورية التشيكية تتحمل مسؤوليتها بكل جدية.

غير أن البلدان الصناعية تقول إن المعايير البيئية ومعايير العمل يجب أن تتناسق صعودا، وإلا فإن الشركات عبر الوطنية ستتجه إلى حيث كانت هذه المعايير في أدنى مستوى لها. وهذا يقتضي طبعا بأن تتصرف الشركات عبر الوطنية تصرفا مثيرا للجزع واستغلاليا، ولكن عندما حاولت الأمم المتحدة في السبعينات والثمانينات أن تضع مدونة سلوك للشركات عبر الوطنية قيل لنا إن الشركات عبر الوطنية تعتبر نماذج للفضيلة. فكيف يتساوق هذان الرأيان؟

إن المشكلة التي تطرحها هذه القوى الاقتصادية العالمية مشكلة هائلة. فالتجارة هي أكسجين اقتصاداتنا، بيد أن التجارة عبر الحدود بين الشركات عبر الوطنية تشكل ثلث التجارة العالمية، وحوالي ١٥ في المائة من الناتج الاجمالي العالمي. ولا يمكن لبلد نام، أو مجموعة بلدان نامية، أن توازي هذه القوة التجارية، وبالاضافة طبعا الى ما للتدفقات المالية من عبء هائل وهي التدفقات التي تبني هيكلا ماليا للبلد أو أن تقوضه.

والعامل الثالث في ثالوث التحرك في الاقتصاد الدولي هو الهجرة. ويوجد في الوقت الحاضر ١٢٥ مليون نسمة يعيشون خارج بلدانهم، ولكن أكثر من نصفهم يتنقلون بين البلدان النامية؛ وهذه المشكلة، إذن، ليست فقط، كما حُرفت غالبا، مشكلة العالم المتقدم النمو. والمقلق، مع ذلك، أن الذين يصرون على تدفقات رؤوس الأموال والتجارة غير المحررة والعالمية الحقة يصرون أيضا على وضع قيود على حركة العمالة. وتعطى حجج اقتصادية لتبرير هذا، ولكن توجد أيضا ادعاءات بأن الهجرات الكبيرة تعرقل الطريقة التي يفكر فيها مجتمع ما عن نفسه باعتباره كيانا ثقافيا أو عرقيا موحدا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن قبيل النزاهة الاعتراف بأن هذه المخاوف مخاوف عنصرية. والهند نموذج عن كيفية التغلب على هذه المخاوف. فمن جانب، جاء إلى الهند على مدى العقد الماضي عدة ملايين من المهاجرين غير الشرعيين. ونحن نعرف العبء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسببه هذه الهجرة. ومع ذلك، لا نقبل بأساس عرقي للتمييز ضد المهاجرين الشرعيين. ولا نقبل بأن تقوم الأمم على العنصر مثلما لا نقبل بأن تقوم على الدين أو أية صفة حصرية أخرى. وأمواج المهاجرين التي اجتاحت الهند جعلت مجتمعنا متعدد الأعراق؛ وهذا زاد من تراثنا الثقافي ولم يفقرنا. ونحث المجتمع الدولي على عدم ترك كره الأجانب يبرز من جديد. والسيادة لم يتهددها قط الدم الجديد المرحب به بحرية؛ بل إن ما هددها هو قوى التعصب العنصري.

وهذا ينقلني طبيعيا إلى الكلام على القوة الأخرى التي تهدد الآن سيادة العديد من الدول. الارهاب هو الطاعون الأسود في عصرنا، وبات أكثر خطورة بفعل المشاعر التي أحاطته بها وسائط الاعلام. ويقال أحيانا بأن المقاتل من أجل الحرية بالنسبة لشخص ما، هو ارهابي بالنسبة لشخص آخر. وهذا منطق خادع. ففي عام ١٩٢٢ علق المهاتما غاندي الكفاح من أجل الحرية في الهند لعدة سنوات بسبب حادثة وقعت في قرية

صغيرة تدعى تشوري تشورا، أقدمت الجماهير فيها على حرق شرطي حتى الموت. وحسب رأي غاندي، وهو رأي المقاتل النموذج من أجل الحرية، فإن الوسيلة يجب أن تبرر الغاية.

فما هي الغاية التي يمكن أن تبرر العمل البربري المتمثل في أخذ أجنبي بريء رهينة في الهند وقطع رأسه بصورة متعمدة؟ إن المرتزقة الأجانب فعلوا هذا للنرويجي هانز كريستيان أوستررو الشهر الماضي. وثمة امبراطورية من الارهاب تبنى بالسلاح والمال وترسل إلى ما وراء الحدود؛ وجنودها ينتقون من بين أشد المتعصبين، وقيادتها من عديمي الشفقة والمجردين من المبادئ من الرجال، وللأسف من النساء أيضا.

إن رؤساء الدول والحكومات قاموا في كل اجتماع قمة عقدوه في السنوات الماضية، سواء في حركة عدم الانحياز، أو مجموعة الدول السبع، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو الكومنولث، بالتأكيد مجددا على عزمهم على الحاق الهزيمة بجميع أشكال الارهاب. ومع ذلك، لم نتمكن في الأمم المتحدة، حيث جميعنا ممثلون هنا، من التكلم بهذه العبارات الصريحة. ويجب أن نفعل ذلك في الذكرى السنوية الخمسين هذه. إن استرضاء الارهاب الآن سيكون خطيرا بقدر استرضاء كره الأجانب في الثلاثينات، ومدمرا في نهاية المطاف للسلام والديمقراطية على حد سواء، لأن الارهاب، كما قلت سابقا، هو حرب بوسائل أخرى. وسواء حاول انتهاك السلامة الاقليمية لبلد ما، كما في الهند، في ولايتي جامو وكشمير، أو الاطاحة بحكومات دستورية قائمة حسب الأصول، كما في أفغانستان، فإن أعمال الدول التي ترعى الارهاب هي في الواقع أعمال حربية.

والديمقراطيات، على غرار المجتمعات المنفتحة، معرضة للارهاب بصفة خاصة. والأمم المتحدة ترحب بالاتجاه العالمي الذي جعل من الديمقراطية مبدأ للحكم، ولكنها لم تفعل شيئا للدفاع عن الديمقراطيات من تهديدات المتطرفين والتهديدات الأخرى. وهي، بدلا من ذلك، تعزي نفسها بالقول إن الديمقراطية هي التنمية، والديمقراطيات لا تشن الحروب. فهذه الديمقراطيات تستوعب جميع مشاكل العالم وتحل الأمم المتحدة من أية مسؤولية إضافية: ابنوا الديمقراطية في كل مكان وإن التنمية والسلام سيتبعانها بصورة تلقائية.

إن كلا الافتراضين غير صحيح تاريخيا. فالديمقراطيات التي نشأت في القرنين التاسع عشر والعشرين عملت إما على كبت الحقوق الديمقراطية الى أن أصبحت غنية، أو أصبحت غنية بفعل استغلال المستعمرات بلا رحمة. وعندما تخلصت من امبراطورياتها بعد الحرب العالمية الثانية، لم تصبح الديمقراطية تنمية في أوروبا إلا بقبول خطة مارشال السخية الفريدة من نوعها. والأسطورة القائلة بأن الديمقراطيات لا تشن الحروب يدحضها تاريخ الحكم الاستعماري وحروبه، مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. إذن، ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ بهذين الافتراضين بوصفهما هدفين وليس معطيين. وينبغي للديمقراطية أن تفضي إلى التنمية؛ وينبغي للديمقراطيات أن تكون سلمية.

وأريد أن أتناول بايجاز مسألتين عالميتين أخريين تؤثران على حياتنا هما نزع السلاح وحقوق الانسان. فبعد هيروشيما وناغازاكي، قال المهاتما غاندي أن استعمال القنبلة الذرية لتدمير الرجال والنساء والأطفال بالجملة كان الاستعمال الأشد وحشية للعلم. لذلك شعرنا بالجزع إزاء أنه بدلا من التراجع عن السير على الطريق المفضي إلى الدمار النووي، إنطلقت الدول الحائزة للأسلحة النووية عليه بأسرع من ذي قبل. وعندما كانت تلك الدول منطلقة بسرعة، حاولت الهند الضغط على المكابح ولكنها أخفقت. ولقد دعونا في عام ١٩٥٤ إلى وضع حد للتجارب النووية. واقترحنا في عام ١٩٦٥ مبادئ لمعاهدة عدم الانتشار. وفي عام ١٩٨٢ دعونا إلى إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية ولوضع حد لانتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. واقترحنا على الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ خطة عمل شاملة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويتمثل هدفنا - وأعتقد أن معظمنا هنا يتشاطره - في ايجاد عالم أزيلت منه الأسلحة النووية. والدول الحائزة للأسلحة النووية تدعي بمشاطرة هذا الهدف، بيد أن هدفها الحالي هو

الابقاء على الأسلحة النووية والعمل على ألا يحصل غيرها عليها.

ومن الصعب فهم المنطق في هذه القضية. إذ لا يمكن القول بأن أمن عدد قليل من البلدان مرهون بما لديها من أسلحة نووية، وأن أمن الغير مرهون بعدم امتلاكهم لها. والذي يجعل من معاهدة عدم الانتشار وثيقة خبيثة هو أنها تضفي الشرعية على اللامنطق هذا. والآن وقد أصبحت دائمة فإنها جعلت حيازة الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها أمرا ثابتا وجعلت هدف النزع الشامل للأسلحة النووية بعيد المنال.

ومن المفيد أن نذكر أن الهند عندما اقترحت مع بلدان نامية أخرى معاهدة عدم الانتشار كان المتوخى إحداث توازن شامل للمسؤوليات. فالذين لا يمتلكون أسلحة نووية لا يسعون الى حيازتها؛ والذين يمتلكونها لا يحاولون تحسينها أو تطويرها أو زيادة ترساناتهم منها. وهذا التوازن لم يحترم قط مما أدى الى أن يكون العالم، بعد انقضاء ٢٥ عاما على توقيع معاهدة عدم الانتشار، أكثر خطورة نتيجة لانتشار الأسلحة النووية في ترسانات الدول الحائزة لها.

وأنا أذكر بهذه الخلفية لأن المجتمع الدولي قبل عامين وافق أخيرا على التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ونحن نعرب عن سرورنا لأن المفاوضات مستمرة ولكننا نلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توافق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب إلا بعد حيازتها للتقنيات اللازمة لتطوير وتحسين ترساناتها دون حاجتها الى التجارب. ونحن نرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن تكون خطوة لا غنى عنها في عملية نزع السلاح النووي. فاستنباط رؤوس حربية جديدة أو تحسين القائم منها بعد سريان معاهدة للحظر الشامل للتجارب، باستخدام تكنولوجيات مبتكرة، يتناقض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب مثلما تتناقض معاهدة عدم الانتشار مع روح عدم الانتشار. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن تتضمن تعهدا ملزما من المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، باتخاذ تدابير أخرى في إطار زمني متفق عليه بغية اقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

ويشكل وجود الأسلحة النووية تهديدا للسلم والأمن. وليس من سبيل لضمان عدم نشوب حرب نووية غير نزع السلاح النووي الشامل. ولذا فرغم إضفاء الشرعية المؤسف على الأسلحة النووية من خلال التمديد المطلق لمعاهدة عدم الانتشار ستواصل الهند العمل مع البلدان التي تشترك معها في الفكر من اجل القضاء المبكر على جميع الأسلحة النووية. ونرجو أن تحدد الجمعية في هذه الدورة تواريخ نهائية لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٧.

لقد ظلت حقوق الإنسان دائما مصدر انشغال للأمم المتحدة، غير أن حماية هذه الحقوق وتعزيزها هي المسؤولية الأولى للحكومات. وليست عالمية حقوق الإنسان وترابطها موضعا لأي تساؤل. وهذا بالتحديد هو السبب في أن منظومة الأمم المتحدة لا تستطيع تعزيز وحماية حقوق الإنسان بتعيين الأولويات من جانب واحد في مجال حريات الفرد أو بنشر آليات طموحة أو بتحويل الأموال من الأنشطة الإنمائية الى أنشطة حقوق الإنسان. فأولويات الدول تتفاوت. وعلى الأمم المتحدة أن توازن بين النهوض بجميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - وأن تحافظ على قيم كل مجتمع وتروج لها وأن تشجع التسامح مع الغير والتفاعل بين الثقافات. أما تسييس جدول أعمال حقوق الإنسان واستخدامه لاستهداف بلدان بعينها فهو أمر غير مرغوب.

ولن تستجيب الأمم المتحدة لهذه القضايا العامة وتنتهج الفعالية والكفاءة إلا إذا أصبحت أكثر ديمقراطية في أدائها. ويصعب على البلدان النامية أن تجد مواقفها منعكسة في جداول أعمال الأمم المتحدة وأولوياتها؛ وبدأت تشعر بأن الأمم المتحدة أصبحت الآن ممثلة لامتيازات القلة بدلا من مصالح الكثرة. وإذا أصبح أغلب أعضاء الأمم المتحدة غير راضين عنها فما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه بفعالية؟ وإذا أريد للأمم المتحدة أن تزداد فعالية فيجب إعطاء الجمعية العامة روحا ونفسا جديدتين تبثهما في الهيئات الأخرى التابعة للمنظومة. ويجب تعزيز شرعية مجلس الأمن وفعاليته. وإن توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة أصبح أمرا لا بد منه إذا أريد للمجلس أن يكون أصدق تمثيلا في عمله على صيانة السلم والأمن بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة.

ولقد قدم أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز اقتراحا شاملا لإصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله. وترى الهند أنه لكي يظهر توسيع العضوية حقا في الأمم المتحدة يجب أن تدرج البلدان النامية كممثلين دائمين. وينبغي اختيار الأعضاء الدائمين الجدد لا اعتباطا بل بمعايير موضوعية. وفي عصبة الأمم دفع بحجة أن بلدا واحدا له حق خاص في الدخول في المجلس الأعلى. ولما فرض هذا، خرج من العصبة واحد أو إثنان من المتطلعين الآخرين. فبدأ تدهورها. يجب ألا نكرر تلك المأساة. فإذا طبقت معايير موضوعية فإن بعض البلدان ستتأهل بشكل واضح للعضوية الدائمة. ونعتقد أن الهند ستكون من بينها.

لقد كرست الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة نفسها بالكامل تقريبا لعملية حفظ السلام، وهي عملية هامة ولكنها ليست القضية الأساسية في وقتنا. وبطبيعة الحال فإن الحكم عليها يكون من واقع سجلها في هذه العمليات. ولقد حدثت نجاحات وحدثت اخفاقات أيضا والحالتان تفتحان الباب للاستقراء. وترى الهند أن عمليات حفظ السلام يجب أن تقوم على المبادئ التي تطورت عبر السنوات الخمسين السالفة. والعمليات التي استلهمت هذه المبادئ أحسنت صنعا عادة. أما عند التخلي عنها فكان الفشل هو الأعم. وخلال العام الماضي أصبحت هذه الحقيقة تحظى بالقبول الواسع النطاق وتسعى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الى الربط بين هذه المبادئ الآن. ومن المستصوب للجمعية العامة في دورتها الخمسين هذه أن تتفق على هذه المبادئ، وسوف تسهم الهند في هذا العمل.

ولقد دعمت الهند دائما أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وشارك جنود هنود في جميع العمليات الرئيسية لحفظ السلام ابتداء من الكونغو الى كمبوديا فالصومال فموزامبيق. ونشترك الآن في عمليات حفظ السلام في رواندا وأنغولا وهايتي وليبريا والكويت. كما أسهمنا بلواء من القوات في الترتيبات الاحتياطية التي وضعتها الأمم المتحدة. وستواصل الهند إسهامها في جهود الأمم المتحدة الرامية الى صون السلم والأمن الدوليين.

وإذا أردنا للأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد على المسرح العالمي فيجب أن نوفر لها الوسائل اللازمة للمهمة التي كلفناها بها. ومن الجلي أن دخولنا الى خمسين سنة جديدة بأزمة مالية خانقة ليس أفضل الطرق لذلك. ونحن في الهند نبذل جهودا كبيرة لسداد اشتراكاتنا بانتظام وبالكامل. ونعتقد أنه يتعين على جميع الأعضاء أن يسددوا اشتراكاتهم المتأخرة بالكامل وفي الوقت المحدد. ثم يجب على المتأخرين في السداد أن يعلنوا جدولا لتسويتها. فلا يمكن إحراز التقدم في الجهود المبذولة حاليا للإصلاح المالي ما لم يتم ذلك.

والدورة الخمسون للجمعية العامة دورة تاريخية. ومن مسؤولياتنا أن نجدد شباب الأمم المتحدة ونعهد اليها بالمهام التي نريدها أن تضطلع بها وأن نعطيها الوسائل التي تنفذها بها. لقد أنشأنا الأمم المتحدة لأننا شعرنا أننا جميعا سنستفيد منها. وفي أيام الحرب الباردة السوداء وفي فترة الاحتكاك بين الشمال والجنوب يبدو أننا أضعنا هذه الرؤية.

ومنذ ولادة الأمم المتحدة، ما فتئت الهند ملتزمة بمبادئ الميثاق ومقاصده وقد لعبنا دورا هاما خلال العقود الخمسة الماضية في صياغة جدول أعمال الأمم المتحدة، آخذين زمام المبادرة بشأن المسائل الهامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ونزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها. وفي هذه المناسبة التاريخية نقطع عهدا بمواصلة التزامنا بجهود الأمم المتحدة لرسم مسار جديد لما فيه الخير الجماعي للإنسانية كلها. وإذ نحاول ذلك، أتذكر خطاب جواهر لال نهرو أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ في باريس. وقال فيه:

> "المقاصد واضحة؛ وهدفكم واضح؛ ومع ذلك، إذ نتطلع إلى ذلك الهدف، كثيرا ما نضيع أنفسنا، إذا جاز لي قول ذلك، في صغائر الأمور وننسى الهدف الرئيسي الذي كنا ننظر إليه. ويبدو في بعض الأحيان أن الهدف ذاته يصبح غير واضح بعض الشيء". (المحاضر الحرفية للجلسات العامة، الدورة الثالثة، الجمعية العامة، الجلسة ١٥٤، صفحة ١٦ من النص الإنكليزي).

وينبغي لنا أن نطرح جانبا صغائر الأمور، وألا نسمح للهدف أن يصبح غير واضح، وأن نمضي قدما معا في وئام ولخير شعوب العالم قاطبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي صاحب السعادة السيد خوسيه ميغيل أنسولزا، وزير خارجية شيلي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أنسولزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أولا أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئ وفد بلدي وتهانيّ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن تعيينكم لرئاسة الجمعية في هذه الدورة الهامة يشكل اعترافا ليس فقط بقدراتكم الشخصية وإنما أيضا بالدور الدولي الهام الذي تضطلع به البرتغال على الساحة الدولية.

وإذ نحتفل بنصف قرن من وجود الأمم المتحدة، فإننا نفعل ذلك بأمل متجدد بمقاصدها وأهدافها، ونود هنا أن نؤكد من جديد التزام بلدنا بالمنظمة.

والعمليات الكبرى التي تجري في العالم المعاصر تتجاوز الحدود الوطنية وتضرب بجذورها في المجال متعدد الأطراف. وكما لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية، فإن حل مشاكل سلام وأمن الدول والبشر الذين يعيشون فيها، وكذلك حماية الفرد ورفاهه وبيئته تعتمد على القرارات والإجراءات الجماعية أكثر من اعتمادها على أي بلد واحد. وقد يكون نظامنا المتعدد الأطراف مازال يشكو من عيوب وأوجه قصور كبرى، إلا أنه ليس هناك بديل يتمتع بالشرعية السياسية التي تتمتع بها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تنتظرنا ونحن نقترب من الألفية الجديدة.

ولهذا من المهم أن ندخل، خلال الدورة الحالية للجمعية، في مناقشة واسعة النطاق حول أداء منظومتنا بغية تكييف أهدافها للواقع الجديد وإدخال تغييرات بعيدة الأثر في هياكل المنظمة التي صممت لمواجهة تحديات عالم ما بعد الحرب الذي لم يعد له وجود.

ويتطلع بلدي إلى أن يشغل مقعدا في مجلس الأمن بصفته عضوا غير دائم في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وأود من هذا المنبر أن أعرب عن إمتناني للتأييد الذي حصلنا عليه بالإجماع من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك للدعم الذي ستقدمه بلدان الأمم المتحدة الأخرى في الانتخاب الذي سيجرى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن شيلي قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية وبالإسهام في السعي إلى التوصل إلى توافق الآراء المطلوب لتعزيز المنظمة وجعل قراراتها فعالة حقا. وسنفعل ذلك على أساس مبادئ سياستنا الدولية، ساعين دوما إلى التعبير عن وجهات نظر ومصالح المنطقة التي نود تمثيلها.

ونرى أن الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية هو تقليل الاحساس بعدم الأمن لدى المجتمع الدولي بأسره، ولدى الدول الأعضاء فيه، ولدى الأفراد والأسر والمجتمعات التي يعيشون فيها. والمهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي المساعدة على تقليل الشعور بانعدام الأمن.

إننا نمر الآن بالآثار المشتركة لنهاية الحرب الباردة ولعملية زيادة إضفاء الطابع العالمي، ولكليهما آثاره الإيجابية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ولكنهما في نفس الوقت يواجهاننا بحالات جديدة وأوجه جديدة لعدم اليقين.

ولقد تبدد الخوف من الدمار النووي الذي ربما كان سينتج عن المواجهة الأيديولوجية العالمية النطاق بين الدول الكبرى. وتم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وشيلي الآن طرف فيها.

ومع ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تتطلع إلى ذلك المركز لا تزال غير معترفة بأن مجرد وجود أسلحة نووية قادرة على تدمير البشرية يشكل مصدر عدم أمن لنا جميعا. إن الاعتقاد بأن الأسلحة النووية تمنح الدولة الحائزة لها قدرا أكبر من الأمن ليس إلا وهما. فما تولده هو قلق عميق لدى الدول الأخرى ولدى سكان الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها من إمكانية استخدام هذه الأسلحة في لحظة تصاعد للحماقة.

ومما يبين عدم الحساسية في هذا المجال تجديد التجارب النووية من جانب بعض الدول في نفس الوقت الذي كان يجب أن يجرى فيه تجميد هذه التجارب بغية الإعداد لمعاهدة نهائية لحظر التجارب، وهذا هو ما كان يجب أن يحدث في أعقاب المؤتمر الذي عقد مؤخرا حول اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك اختارت الصين

وفرنسا، وهما بلدان نكن لهما الاحترام والصداقة، أن تواصلا هذه التجارب. إننا ندين موقفهما ونرى أنه نكسة جلية لقضية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي قضية نقول جميعا أننا نتشاطر الرأي بشأنها.

وبالنسبة لشيلي، فإن قرار فرنسا بتجديد تجاربها النووية في جزيرة موروا المرجانية في المحيط الهادئ مبعث قلق خاص. وبصفة شيلي بلدا من بلدان المحيط الهادئ وعضوا في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإنها تدين هذه التجارب إدانة قاطعة، وقد وضح الرئيس فراي موقفنا للرئيس شيراك.

ونشعر بالقلق مخافة أن تصبح منطقة جنوب المحيط الهادئ، ولشيلي مصالح حيوية فيها، منطقة يعتبر من المشروع فيها تنفيذ أنشطة لا يمكن التفكير فيها في الأجزاء الأخرى من العالم. ونود أن نذكر بجلاء استعدادنا للعمل مع الدول الأخرى في المنطقة لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المواد المشعة أو وضعها أو نقلها أو اختبارها في تلك المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، نقدر الموقف الايجابي للدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعلنت تجميدا إنفراديا وأبقت عليه. وترى شيلي، مع غيرها من البلدان، أن الجمعية العامة ينبغي أن تتخذ موقفا من هذه المسألة بغية تشجيع التجميد الفوري لكل التجارب النووية، كما اقترح رؤساء دول مجموعة ريو والدول الأعضاء في معاهدة تلاتيلولكو وراروتونغا في الاجتماع الذي عقدوه مؤخرا.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى القضاء على الاستعمار الأيديولوجي قضاء مبرما مما أفسح الطريق أمام المزيد من الحرية والديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم. ومع ذلك، فإن الأمل في أن يقود هذا التغير إلى عالم أكثر سلما تم احباطه. إن الفوضى العالمية الجديدة تشجع على تنمية الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية ومجرد الاختلافات بين الجماعات. وتذكرنا يوغوسلافيا السابقة ورواندا والصومال بأن الكراهية لا تزال تنفث سمومها في أجزاء شتى من عالمنا.

وتتطلع الشعوب وبحق إلى الأمم المتحدة كيما توجه وزنها السياسي والمعنوي للمساعدة في منع هذه الفظائع. فالسكوت على الوحشية التي ترتكب في أي جزء من العالم يضعف البنية الأخلاقية لكل البشر. وهذا هو أحد الدروس الكبرى المستفادة من الحرب الباردة: فبعد الإطاحة بالفاشية، أتيحت للعالم فرصة لبسط الديمقراطية والحرية.

ومع ذلك، فإن الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي سُمح لحلفاء التكتيكيين بأن يمارسوها، والتي اتسهم بها الاتحاد السوفياتي أيضا في مناطق نفوذه، قلصت نوعية القواعد الأخلاقية التي ورثها العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة. إن ما يثير جزعنا اليوم هو نفس الشيء الذي كان يلقى التشجيع أو يحظى بالقبول بالأمس "لأسباب تتعلق بالدول".

لهذا، لا يمكن اعتبار تعزيز حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية تدخلا لا مبرر له في شؤون الشعوب الأخرى. فلا يمكن أن تكون هناك أية أسباب سياسية أو ثقافية أو عرقية أو دينية لوطء الكرامة الإنسانية بالأقدام. هذا هو لب القانون الإنساني الدولي الآخذ في الظهور والذي تعتبره شيلي حجر الزاوية للنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

وبالاضافة إلى ذلك، نجد أن الحاجة إلى تعزيز أمن الفرد اكتسبت أهمية عالية مؤخرا. وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤثر اليوم على ذلك الأمن في البطالة والجوع والفقر والتهميش والجريمة والتمييز على أساس الانتماء الطبقي، أو الجنس أو الدين أو الثقافة أو الأصل العرقي. إن الناس يطالبون بإدماجهم في عملية التنمية التي تتيح فرصا متكافئة وبأن يكفل التقدم المشترك زيادة المساواة للجميع. وتدرك المجتمعات اليوم أن الاستقطاب الاجتماعي أصبح المصدر الرئيسي لعدم استقرارها.

ويسلم الاقتصاد العالمي أيضا بهذه الحقيقة. وكما قال الرئيس إدواردو فراي:

"إننا نعرف اليوم أنه لا يمكن أن يكون هناك أي استثمار مستقر في المجتمعات غير المستقرة، وأن الرخاء الاقتصادي لا يمكن أن يزدهر في وسط إنعدام الأمن الإنساني. وعلى عكس ذلك، أصبح من الواضح اليوم

بشكل متزايد أن من المصادر الرئيسية للنمو والتنمية في المستقبل إدماج الشعوب المهمشة اليوم في نظام الانتاج العالمي النطاق الآخذ في التشكل في جميع البلدان".

وقد أقر رؤساء الدول والحكومات من كل بقاع العالم هذه الآراء في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية عندما قالوا:

"إننا نسلم بأن شعوب العالم قد بينت بطرق مختلفة أن هناك حاجة ملحة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية العميقة، لا سيما الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، التي تؤثر على جميع البلدان. وتتمثل مهمتنا في مواجهة الأسباب الكامنة والهيكلية لهذه المشاكل وكذلك عواقبها المحزنة بغية تقليل الإحساس بعدم اليقين وإنعدام الأمن في حياة الناس". (A/CONF.166/9، المرفق الأول للقرار ١، الفقرة ٢)

وأدت نفس المشاكل المنبثقة عن عمليتي العولمة والتدويل إلى ظهور مجموعة جديدة من المشاكل المتصلة بالأمن، وتشمل هذه المشاكل التأثير الحاد لإنتاج المخدرات واستهلاكها، والأثر السيئ لعمليات انتقال مبالغ ضخمة من الأموال التي تنطوي عليها هذه العملية؛ وتدهور البيئة بدءا من تأثيرها العالمي على طبقة الأوزون وإنتهاء بتأثيرها المحلي على صحة الأطفال والمسنين؛ والهجرات الدولية الكبيرة الناجمة عن انعدام الأمن في بلدان المنشأ؛ واتساع نطاق الارهاب الدولي؛ وزيادة الأمراض المعدية مثل مرض الإيدز.

وثمة نتيجة مباشرة واحدة تبزغ من ذلك الوضع وهي: انه ليس هناك أي بديل للنظام المتعدد الأطراف للتصدي لهذه المجموعة المترابطة من المشاكل. فمجالات الإجراء الوطني المحض آخذة في التضاؤل، بينما تتعاظم على أساس يومي الحاجة إلى الاتفاقات والتفاهمات الدولية.

وهناك نتيجة هامة أخرى تتمثل في أننا ينبغي لنا في التعامل مع هذه المجموعة المتعددة الأوجه من المشاكل أن نستفيد من منظومة الأمم المتحدة برمتها. وإذا كنا نرغب في حسم مشاكل الأمن، كما يعانيها الناس وكما وصفناها هنا، فعلينا أن نستفيد لا من مجلس الأمن وحده بل أيضا من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرامج والوكالات المتخصصة. فجميع هذه الهيئات لها دور حيوي تضطلع به في هذا الصدد، وينبغي أن نعطيها مسؤوليات أكبر فيما يتصل بهذه المسائل.

وفي هذا السياق أود أن أحدد الخطوط العريضة لعدد من المبادئ العامة التي ينبغي أن نسترشد بها في نشاطنا في مجلس الأمن. علينا أن نقوم بما يلي:

أولا، التركيز على الدبلوماسية الوقائية وعلى التسوية السلمية للمنازعات وفقا للفصل السادس من الميثاق بغية أن نقلل إلى أدنى حد ممكن استخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ثانيا، تعزيز تدابير بناء الثقة والحلول الإقليمية على أساس قدرة بلدان كل منطقة على العمل؛ ويمكن أن يكون الخيار الإقليمي فعالا، كما توضح حالة أمريكا اللاتينية، على أن يكون هذا الخيار سابقا للجوء إلى مجلس الأمن ومكملا له.

ثالثا، الإبقاء دوما على اهتمام خاص بضحايا الصراعات التي يبحثها مجلس الأمن، وتشجيع الاستخدام الكامل للقانون الإنساني.

رابعا، توفير الحماية، في الحالات التي يتعين فيها تطبيق الجزاءات، لمصالح واحتياجات القطاعات الأكثر حرمانا في المجتمع؛ ونحن لا نؤمن بالجزاءات التي تتخذ من جانب واحد أو الجزاءات التي لا تصيب إلا أضعف الضعفاء في نهاية المطاف.

خامسا، تعزيز المزيد من الشفافية في إجراءات وقرارات المجلس، حتي يمكن للدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والرأي العام قاطبة، ممارسة إشراف ديمقراطي على إجراءاته؛ فكلما إزدادت معرفة وتفهم تعقيدات القضايا التي يبحثها، زاد التأييد لعمله.

سادسا، مراقبة التكلفة المتنافية لعمليات حفظ السلام بغية ترشيد استخدام الموارد المتاحة وجعلها أكثر فعالية.

ونعتقد أن من المهام الأساسية للأمم المتحدة فيما تبذله من جهود لتحقيق هدف زيادة الاستقرار العالمي تعزيز الإنشاء التدريجي لمناطق السلم والتعاون في شتى أنحاء العالم، أي المناطق الجغرافية التي يحددها المشاركون أنفسهم، والتي تطبق فيها قواعد متفق عليها للتعايش السلمي ولتعزيز السلام والأمن.

لقد سبق للأمم المتحدة أن أعلنت اعتبار المحيط الهندي وجنوب المحيط الأطلسي منطقتي سلم. وتوخت تحقيق نفس الهدف معاهدتا تلاتيلكو وراروتونغا فيما يتصل بالأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي جنوب المحيط الهادئ. ونحن بحاجة إلى استخلاص دروس كبرى من فوائد وقيود التجربة التي تتيحها هاتين المعاهدتين.

ومن المهم أن نؤكد على أن نهاية الحرب الباردة تترك مفهوم منطقة السلم خاليا من أي آثار أيديولوجية، وتمكن من الاعتراف بفائدته العملية. وترى حكومة شيلي أن بوسع مناطق عديدة، بما في ذلك منطقتنا، أن تحذو هذا الحذو. ونعتزم أن نطلب من الأمين العام أن يدخل في مشاورات مع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمعرفة مدى اهتمامها والإمكانيات المتاحة لها لتعزيز إقامة مناطق سلم في شتى مناطق العالم، وأن يقدم تقريرا حول هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في السنة المقبلة.

وإذا ما كنا نود أن نتصدى بفعالية للتحديات التي نواجهها، فيجب أن نحسّن الطابع التمثيلي لمنظمتنا وكفاءتها. وسيتعين أيضا على هذه الجمعية العامة أن تناقش جوانب هامة تتصل بإصلاح النظام في هذين الاتجاهين.

وتشاطر شيلي الرأي الذي أعربت عنه بلدان أخرى عديدة فيما يتعلق بالحاجة إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن لكي يصبح أكثر تمثيلا. وهذا يستلزم أن تدخل إلى المجلس، كأعضاء دائمين جدد، البلدان التي اكتسبت على مدى الخمسين عاما الماضية وزنا أكبر بكثير مما كانت عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن حقائق الواقع الجديد للنظام الدولي لم تؤثر على العالم المتقدم النمو وحده. فقد زادت مناطق أخرى من نفوذها في عالم - وإن كانت تسوده "العولمة" - فإنه مازال شديد التنوع.

وفي الوقت الذي يحافظ فيه مجلس الأمن على قدرته على صنع القرارات بسرعة، مما يعني ضمنا قلة عدد أعضائه، فإنه بحاجة إلى التوسع لأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار. وسيعني هذا جعل فئات العضوية الحالية أكثر مرونة، مع الإبقاء دائما على التوازن الجغرافي.

ونحن نتفق بطبيعة الحال، مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في أن أي توسيع لعضوية مجلس الأمن ينبغي أن يوفر زيادة في تمثيل منطقتنا، التي اكتسبت في العقود الأخيرة حضورا دوليا أكبر، والتي أبدت دائما قدرتها على القيام بمسؤولياتها في تعزيز الأمن الدولي.

ومع ذلك، فإن الإصلاح المطلوب في الأمم المتحدة يتجاوز كثيرا مجلس الأمن. فما زال يتعين القيام بإصلاحات هامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلالها يصبح في الإمكان النهوض بالكفاءة في الاضطلاع بالمهام الأساسية المتصلة بالقضاء على الفقر وحماية أضعف المجموعات وأكثرها حرمانا في المجتمع، وتهيئة فرص العمل، وحماية البيئة وتعزيز حرية التجارة. ونتوقع أيضا من هذه الجمعية، مبادرات هامة في هذه المجالات وغيرها.

أخيرا، إن الحالة المالية للأمم المتحدة كانت مصدر قلق لنا جميعا. وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى كثير من المهام الإضافية التي تعين على المنظمة القيام بها في الآونة الأخيرة. ولكننا نشاطر الرأي بأنه بدلا من زيادة الاشتراكات بصورة لا نهائية، يتوجب أداء المهمة الملحة، مهمة ترشيد النفقات وترتيب أنشطتنا في سلم الأولويات على نحو ملائم، واننا نقدر تقديرا عميقا المبادرات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد، ونؤكد دعمنا

الكامل له في جهوده لتكييف منظمتنا مع الواقع الجديد.

وعبر السنوات العشر الماضية، مرت أمريكا اللاتينية بتغيرات هيكلية بعيدة الأثر في اتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي، ونسعى الآن جاهدين الى التصدي للمشاكل الكبرى وهي مشاكل الفقر وانعدام المساواة التي تصيبنا بآفاتها، والى أن نستأصل الى الأبد ويلات تهريب المخدرات والفساد.

إن شيلي جزء لا يتجزأ من مجتمع أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلد يتمتع بالسلم الاجتماعي والتنمية المستمرة. وقد حقق اقتصادنا معدلات نمو مستدام وبلادنا وطدت العزم على تدعيم العملية الديمقراطية وتحقيق العدالة والإنصاف الاجتماعي.

وقد أعربنا عن استعدادنا، كبلد منفتح على العالم، لأن نضطلع دائما بالمسؤوليات الدولية الملقاة على عاتقنا في أداء المهمة المشتركة، مهمة تحقيق السلم والأمن والتنمية. ونحن مقتنعون بأن هذه المنظمة، التي ساعدنا على إنشائها قبل خمسين عاما، ستظل دوما الأداة المتعددة الأطراف لاقتراحاتنا وإسهاماتنا وأحلامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بنيتا فيرورو فالدنر، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

السيدة فيرورو فالدنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أهنئك سيدي الرئيس على انتخابك رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الخمسين التي نحتفل فيها بذكرى إنشاء الأمم المتحدة قبل نصف قرن. وتجربتك الواسعة، كرجل دولة وعلامة، تبعث فينا الثقة بأن هذه الدورة ستكلل بالنجاح.

وأود أن أشكر سلفكم العظيم وزير خارجية كوت ديفوار، الذي تستحق جهوده الدؤوبة في تشجيع عملية الإصلاح في منظمتنا العالمية امتنانا خاصا منا.

وتؤيد النمسا، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تأييدا تاما كل ما ورد في البيان الشامل الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد سعادة السيد خافيير سولانا مدارياغا وزير خارجية اسبانيا.

وتلتزم الحكومة الاتحادية النمساوية التزاما شديدا بتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وبأعمال المنظمة. وقد احتلت الأمم المتحدة، من الناحية التقليدية، مكانة ذات أولوية في السياسة الخارجية النمساوية. وفي وقت لاحق من هذا العام، أي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ستحتفل النمسا بالعيد الأربعين لانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة.

وفي حزيران/يونيه الماضي، عقد برلماننا دورة تذكارية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وفي ذلك الاجتماع، أثنت جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على إنجازات الأمم المتحدة، كما أعربت عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام سعيا لتحقيق السلام والعدل والتنمية، وأكدت من جديد التزام النمسا بأمم متحدة قوية نابضة بالحياة.

وينعكس التزام النمسا الشديد بالمنظمة العالمية في الدور الذي تقوم به فيينا كواحد من المقرات الرئيسية للأمم المتحدة. وتقدم الحكومة الاتحادية وبلدية فيينا أقصى قدر من الدعم لمكتب الأمم المتحدة والى وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي تتخذ من عاصمتنا مقرا لها.

وقد عمل أكثر من ٣٦ ٠٠٠ نمساوي كجنود لحفظ السلام يلبسون الخوذ الزرق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكان بعضهم قادة للقوات. وقد لقي أكثر من ثلاثين من أبناء بلدنا مصرعهم في خدمة السلام. وهذا التفاني في سبيل حفظ السلام أدى بالحكومة الاتحادية الى تنظيم "حلقة فيينا الدراسية المعنية بصنع السلام وحفظ السلام في القرن المقبل"، التي افتتحها الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس من هذا العام. وقد وزع التقرير الخاص بهذه الحلقة الدراسية هذا الصباح.

كما يعلق بلدي أهمية خاصة على الجانب المدني في حفظ السلام ويشرف على برنامج تدريبي ناجح للغاية يتعلق بالجانب المدني في حفظ السلام وصنع السلام. وفي مدينة شلاينغ يقوم هذا البرنامج بإعداد مراقبين للانتخابات ومراقبين

لحقوق الإنسان وعاملين في مجال الشؤون الإنسانية للاضطلاع بمهامهم الصعبة. وقد صيغت مقترحات محددة لتحسين أداء العناصر المدنية في بعثات الأمم المتحدة الميدانية في المؤتمر الدولي المعني بإعداد الموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. وفضلا عن ذلك، تبذل النمسا جهودا متضافرة لدعم قدرات الدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة. وستزود الحكومة النمساوية الأمين العام بقائمة تضم أسماء الشخصيات التي ستوضع خبرتها الكبيرة تحت تصرف الأمم المتحدة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، علقت آمال جديدة على مجلس الأمن. واتخذت الأمم المتحدة اجراءات حاسمة ردا على العدوان العسكري على دولة ذات سيادة. وأوفدت بعثات ناجحة متعددة الأغراض لحفظ السلام بهدف تسوية عدة صراعات طال أمدها.

ولكن، في الوقت ذاته، طولب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمعالجة حالات جديدة تماما. واضطرت الأمم المتحدة للرد على هذه الأنواع الجديدة من الصراعات بأساليبها التقليدية: فقد نشرت بعثات حفظ السلام للحفاظ على سلام غير قائم. وكما نعلم جميعا، فإن بعثات الأمم المتحدة في الصومال والبوسنة والهرسك أدت الى إهانة المنظمة وإهانة المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك بزغ أمل واقعي أخيرا في أن يؤدي تجدد تصميم الأمم المتحدة، المقترن بدعم حاسم من حلف شمال الأطلسي، الى تسوية دائمة والى وضع حد - وهذا أهم ما في الأمر - لمحنة الملايين من الضحايا الأبرياء، الذين أصبح مواطنو سراييفو رمزا لهم. ويشمل إنهاء الحصار الهمجي لعاصمة البوسنة، الذي استمر منذ ربيع عام ١٩٩٢، أمرا ذا أهمية خاصة.

إن النمسا تؤيد تماما المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة، في إطار فريق الاتصال بهدف التوصل الى اتفاق سلام شامل يكفل وجود جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، وإعادة الدمج السلمي لسلافونيا الشرقية. ونرحب بالاتفاق على المبادئ الأساسية الذي تم التوصل اليه في نيويورك في أوائل هذا الأسبوع كخطوة إضافية هامة على الطريق الطويل والشاق نحو السلام.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ بشأن مصير مئات الآلاف من اللاجئين. والنمسا تهتم اهتماما بالغا بحق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الى ديارهم بحرية، كما نص على ذلك مؤتمر في لندن الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٢.

ودعوني أؤكد بنفس القدر أهمية كشف جميع الجرائم ومعاقبة مرتكبيها بالنسبة لمستقبل المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن لمحكمة جرائم الحرب التي أنشئت في لاهاي أن تؤدي دورا حاسما.

إن جهود قوات الأمم المتحدة وقادتها الذين يخاطرون على الدوام بحياتهم من أجل السلام، تستحق إعجابنا. وأود أيضا أن أشيد بذكرى ثلاثة أشخاص من بين المصممين الرئيسيين لمبادرة السلام الامريكية، الذين وقعوا في شهر آب/أغسطس الماضي ضحية حصار سراييفو.

وخلال الشهر ذاته، استقال المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، السيد تادوز مازوفيسكي، بسبب ما أسماه

"افتقار المجتمع الدولي الى الاتساق والشجاعة".

إن جهوده الجهيدة في إبراز الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في الحرب وتوثيقها جعلته جديرا بأسمى آيات احترامنا. ونرحب بمواصلة مهمته الهامة تحت القيادة القديرة للسيدة رين.

ويلزم أيضا أن تتضمن التسوية الشاملة حلولا مرضية للأقليات، ليس في كرواتيا والبوسنة والهرسك فحسب، ولكن أيضا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ولا سيما في كوسوفو وفويفودينا، وسنجق.

إن آفاق إسهام المجتمع الدولي إسهاما منسقا في إعادة تعمير المناطق المدمرة، وفي إنطلاق الأنشطة الاقتصادية من جديد، يمكن أن تساعد على تيسير فرص السلام، وتوطيده في نهاية المطاف.

وعلاوة على ذلك، ترى النمسا أن التدابير الإقليمية لمراقبة التسلح ستمثل عاملا حاسما آخر في الجهود المبذولة لضمان تحقيق السلام، ولذا ينبغي البدء فيها في أقرب وقت ممكن.

أما في الشرق الأوسط، فقد أسفرت الآن المفاوضات الطويلة والشاقة عن تقدم مفاجئ وهام. ونحيي التوقيع الذي تم بالأمس على الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن نقل السلطات، باعتباره خطوة هامة صوب تحقيق السلام النهائي والتعاون في المنطقة.

إن الأخطار الرئيسية التي تتهدد السلم والأمن اليوم لم تعد في الغالب تتمثل في شن أحد البلدان هجمات على دولة أخرى ذات سيادة. فنحن نواجه صراعات تكمن أسباب نشأتها في التوترات العرقية، أو الحكم الاستبدادي، أو اليأس الاقتصادي، أو حركات الهجرة. ومن ثم، فإن ما يتهدد السلم والأمن ليس انتهاكات مدونة السلوك بين الدول فحسب، ولكن أيضا الانتهاكات المتزايدة للمعايير الدولية التي تحكم العلاقات بين المواطنين وحكومتهم، وبين مختلف الجماعات داخل البلدان. وبالتالي يجب تكييف أدواتنا لحل الصراعات وفقا لهذه الظروف.

ولعل جزءا من هذا الجهد يتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على الانذار المبكر. وكلما كان بوسع الأمم المتحدة التوسط في مرحلة مبكرة، زادت احتمالات تتويج مهمتها بالنجاح. وبزيادة عدد الحالات التي يمكن فيها استخدام الدبلوماسية الوقائية بنجاح - ومن ثم تجنب ضرورة حفظ السلام عسكريا - يمكن أن يكون نظام الإنذار المبكر استثمارا عظيما أيضا.

ونحتاج أيضا الى تدعيم قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتعزيز الهياكل الديمقراطية، بما في ذلك عقد انتخابات حرة ونزيهة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات والحريات الأساسية، وتدعيم قاعدة القانون، وتعزيز المشاركة الجماهيرية وخضوع الحكومات للمساءلة، وإقامة مجتمع مدني مزدهر. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة الى تدعيم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن، مثل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

لقد التزمت النمسا التزاما قويا على الدوام بنزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار. ونحن نؤمن بأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، الذي تم في وقت مبكر من هذا العام، سيتيح اتخاذ مزيد من التدابير الهامة لنزع السلاح، والتشجيع عليها، ولا سيما إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر. وإننا لواثقون من أن المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة ستختتم في العام القادم، ومن أن قرار واحدة أو أكثر من الدول النووية بإجراء تجارب إضافية للأسلحة النووية - وهو قرار لا يزال يسبب انشغالا بالغا للنمسا - لن يؤخر الانتهاء من المفاوضات.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر مجددا دعوة الحكومة الاتحادية النمساوية لتستضيف في فيينا منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب المزمع إنشاؤها في المستقبل، وأن أعرب عن امتناني للتأييد الواسع النطاق الذي حظي، ولا يزال يحظى به هذا الاقتراح.

لقد غلب على جدول أعمال حقوق الإنسان لسنوات طويلة السعي الى وضع معايير دولية، والذي بلغ الذروة باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. كما أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد مؤخرا في بيجين، أكد بقوة على الدور المركزي لهاتين الوثيقتين في النضال من أجل حقوق الإنسان، وأهميتهما الخاصة في سياق حقوق الإنسان للمرأة. ويتعين علينا اليوم أن نركز على تنفيذ هذه المعايير، وأن نتخذ كل التدابير اللازمة للوفاء بالالتزامات الدولية لحقوق الانسان إزاء شعوبنا؛ وأن نتخذ موقفا حازما إزاء انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت؛ وأن نساعد الحكومات الملتزمة بصدق بتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانها.

ويلزم أن تصبح المسألة الملحة دائما، مسألة حقوق الأقليات، جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال هذا. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن النمسا وايطاليا توصلتا إلى حل يقوم على منح الحكم الذاتي للأقلية النمساوية في جنوب التيرول في ايطاليا، وهذا الحل يمكن أن يلهم الأقليات الأخرى وهو ما زال يتطور بشكل إيجابي وديناميي.

ومن أجل تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان، يجب أن نسعى الى إدماج برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تحت قيادة المفوض السامي لحقوق الإنسان في المسار العام لأنشطة الأمم المتحدة، واستنادا إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز أداة مراقبة حقوق الإنسان في الموقع. ونحن نؤمن بثبات بضرورة توطيد برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، وبرنامج التعاون التقني في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وترحب النمسا كذلك بالجهود الكبيرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأزمات الإنسانية. وكبلد يستقبل اللاجئين البوسنيين، الذين يبلغ عددهم ١ في المائة من مجموع سكان النمسا، فإننا ندرك بشكل خاص الأبعاد الإنسانية لمشكلة اللاجئين، فتسليم المساعدة الإنسانية، وبصفة خاصة في ميدان الكوارث الكبيرة التي تكون من صنع الإنسان، أصبح تحديا هاما. ورفاهية الملايين من البشر سواء كانوا في رواندا أو في الصومال أو في البوسنة والهرسك تعتمد على هذه المساعدة وعلى العمل المتجرد الذي يقوم به كثير من الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة الشؤون الإنسانية. ويدين الكثير من الناس في بقائهم لأنشطة هذه المنظمات. وعن طريق إسهام النمسا في المكتب الإنساني في هيئة الاتحادات الأوروبية فإنها تشارك في الدعم الذي يقدم إلى البرامج الإنسانية المتعددة الأطراف من جانب أكبر مانح، وهو الاتحاد الأوروبي. وستبذل حكومتي كل جهد ممكن لتعزيز مساهمات النمسا المباشرة في برامج الأمم المتحدة كجزء من "تقاسم الأعباء" في ميدان المساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف.

إن تكييف الهياكل المؤسسية للأمم المتحدة مع حقائق اليوم يتطلب كذلك إصلاح مجلس الأمن. فهو يحتاج إلى توسيع عضويته بالدول التي زاد نفوذها الدولي في الخمسين سنة الماضية. إلا أن أي توسيع في عضوية المجلس ينبغي ألا يؤثر على فاعليته ولا على فرصة أصغر البلدان في أن تمثل فيه.

وفي مداولاتنا المكثفة بشأن تكوين المجلس وإجراءاته علينا ألا نتغاضى عن مهمته الرئيسية. فقرارات مجلس الأمن لا تكون فعالة إلا إذا اكتسبت أهمية سياسية خارج هذا المبنى والتزمت بها الأطراف في أي صراع. وإذا أردنا لقرارات مجلس الأمن أن تسهل الحلول السياسية للأزمات الدولية، فلابد أن تكون انعكاسا للإرادة السياسية للدول الأعضاء على تنفيذها.

وترحب النمسا بجهود الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام في مجال إدارة الأمم المتحدة. ونأمل أن تستمر هذه المبادرات. ويسعدنا أن نلاحظ أن مكتب خدمات الإشراف الداخلي أصبح جاهزا للعمل. إننا نؤيد تعزيز هذا المكتب بغية زيادة تعزيز آليات الرقابة المشددة وبذلك نزيد ثقة الدول الأعضاء في أن المنظمة تدار بكفاءة.

وفوق كل شيء، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة منظمة يراقب فيها عن كثب حل المشاكل في جميع القضايا، بشكل متكامل. ويجب أن يتزايد التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وتعاني الأمم المتحدة في عامها الخمسين من أزمة مالية مزمنة ينبغي أن تحل على نحو عاجل. والإصلاح الشامل والعميق ضروري في هذا الصدد. ويجب على الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ودون أية شروط.

وتحت الرئاسة المشتركة للنمسا قام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة بتمهيد الطريق لوضع اتفاق بشأن تدابير الإصلاح الشامل. وينبغي أن يقوم حل الأزمة المالية على أساس الاعتراف الدائم بالمسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وعلى أساس جدول أنصبة مقررة يعكس الحقائق الاقتصادية لعصرنا.

وستحتاج منظومة الأمم المتحدة في المستقبل إلى آليات مالية إضافية لتمويل الأولويات العالمية. وقد قدم عدد من المقترحات في هذا الصدد بما في ذلك فرض حد أدنى من الرسوم على

عمليات الصرف الأجنبي وفرض رسوم على السفر الجوي الدولي. وقيل إن جميع هذه المقترحات تحتاج إلى دراسة معمقة من جانب الهيئات المختصة. ولذلك تقترح النمسا أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن إجراء دراسة شاملة تجريها مختلف العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع خبراء من الخارج، بغية دفع المناقشة الدولية بشأن الرسوم والضرائب التي تفرض على هذه المعاملات الدولية.

وتجري الآن مفاوضات بشأن القضايا الأساسية للإصلاح والإصلاح لن يكون ممكنا إن لم تلتزم الدول الأعضاء التزاما حقيقيا بهذه المنظمة، التي ما فتئت تعتبر المحفل الوحيد لتناول القضايا العالمية. فلنغتنم هذه الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة، لنلزم أنفسنا بالإصلاح الحاسم، حتى تكون منظمتنا أهلا لمواجهة تحديات القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إيطاليا سعادة السيدة سوزانا آنيلي.

السيدة آنيلي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم وأن أهنئ بلدكم البرتغال، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأود في الوقت نفسه أن أقدم الشكر لسلفكم الموقر سعادة السيد أمارا إيسي.

تؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به وزير خارجية اسبانيا بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الاعتبارات التالية.

الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة، فرصة نتأمل فيها إنجازات المنظمة في الماضي ودورها في المستقبل. والتحدي الأساسي الذي يواجه الأمم المتحدة يتمثل دائما في صون السلم والأمن الدوليين، الذي أسهمت إيطاليا فيه بالاشتراك في عدة عمليات لحفظ السلم وفقد عدد من شبابنا أرواحهم في هذه العمليات. لقد اقنعتنا تجربتنا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن توسع دورها في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام. والنشاط الذي أثار قدرا كبيرا من الخلاف في السنوات الأخيرة، وأعني به إنفاذ السلم، يجب أن يتم تحت ولاية مجلس الأمن، ولكن يمكن للمجلس أن يفوض تحالفا من الدول أو ترتيبات إقليمية القيام بهذه العمليات فليستفيد من خبرتها العسكرية القيمة وبصفة خاصة في مسائل القيادة والسيطرة، ويمنع تحميل الأمم المتحدة فوق طاقتها.

وينبغي أن يشارك المجتمع الدولي بأسره في المسؤولية عن عمليات حفظ السلام، ومن ثم ينبغي تمويل هذه العمليات عن طريق أنصبة مقررة بدلا من الإسهامات الطوعية، يتم احتسابها على أساس توافق الآراء ووفقا للالتزامات الدولية.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، رحبنا وأيدنا بلا انقطاع المبادرة الدبلوماسية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ونأمل مخلصين أن تشكل نقطة تحول في الأزمة.

لقد أحرز تجديد العمل الدبلوماسي حتى الآن منجزات كبيرة: اتفاق جنيف المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر بشأن المبادئ الأساسية للتسوية في البوسنة، وإطار وقف الأعمال العسكرية في منطقة الاستبعاد حول سراييفو التي وقعها صرب البوسنة في بلغراد يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، والبيان المشترك الصادر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. ولأول مرة في ثلاث سنوات يبدو أن هناك آفاقا حقيقية لسلام قابل للبقاء ومستقر في البوسنة، ونحن لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة. ومن الضروري أن تعمل أوروبا، والولايات المتحدة وروسيا معا للتغلب على المصاعب المتبقية في طريق التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار وإلى اتفاق سلام. ونحن نهيب بجميع الأطراف المعنية أن تأتي إلى طاولة التفاوض، وأن تبدي حسن نيتها وتقاوم إغراءات اللجوء الى الأعمال العسكرية لكسب مزايا سياسية.

وينبغي أيضا أن نعد العدة جيدا مقدما لتعمير وإعادة تأهيل يوغوسلافيا السابقة بوضع نهج من شأنه أن يؤكد مجددا احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ويتبنى تعايشا مدنيا ثقافيا، وتنمية ورفاها في جميع أنحاء المنطقة.

في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، تحيي إيطاليا عزم وشجاعة رئيس الوزراء رابين، ووزير الخارجية بيريز، والرئيس عرفات في التوصل بالأمس إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية من

الحكم الذاتي. وينبغي بذل كل الجهود لتنفيذه، بدءا بإجراء انتخابات ديمقراطية في الأراضي الفلسطينية بأقرب وقت ممكن. وستواصل إيطاليا التزامها بتوفير الدعم الاقتصادي إلى الشعب الفلسطيني.

هناك أوضاع أخرى في الشرق الأوسط تثير التوتر وعدم الاستقرار. ويجب أن نسهم بالأفكار والمبادرات في الجهود الرامية إلى القضاء على هذه التوترات وتشجيع الحوار بين القوى المتعارضة، عدا تلك التي تتخذ العنف برنامجا وسياسة لها. وفي الوقت نفسه، تتوقع إيطاليا من البلدان الواقعة فريسة العزلة الذاتية أن تشارك في حوار بناء مع المجتمع الدولي.

ومما له أهمية قصوى أن يعقد مؤتمر دولي في منطقة البحيرات الكبرى من افريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، بهدف تبني عملية المصالحة الوطنية والسماح بالعودة السريعة لملايين اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات.

لكن هناك أيضا تطورات إيجابية في افريقيا، مثل أحداث ١٩٩٤ التاريخية في جنوب افريقيا، والتعمير الجاري الآن في موزامبيق، والاتفاقات التي أنهت الصراع الدموي في أنغولا، والتطورات السياسية والدستورية في إثيوبيا. وإن التزام بلدي لم يقتصر على اشتراك أفراده العسكريين في موزامبيق. فقد استجبنا أيضا لطلب الأمين العام توفير مستشارين عسكريين لتدريب الأفراد على تطهير الألغام في أنغولا.

لقد أحرزت أمريكا اللاتينية تقدما كبيرا في توكيد القوانين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وإيطاليا تؤيد عملية السلام في غواتيمالا وقد أرسلت مفرزة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هناك، كما فعلت بالنسبة لعملية حفظ السلام في السلفادور.

إن القارة الآسيوية تعلمنا جميعا درسا في الواقعية والعمل الجاد والاستثمار في الموارد البشرية. ولقد دفعت بها قوتها المتزايدة ونجاحها الاقتصادي إلى مقدمة مجتمع الدول.

وإيطاليا ستشارك بحماس في الفريق العامل الجديد المعني بإصلاح الأمم المتحدة، موجهة اهتماما خاصا إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى تحسين وتنظيم. وبينما نعمل بتصميم، يجب أن نتجنب القرارات المتسرعة في المجالات التي ينبغي أن يسود فيها الحذر واليقظة. ويجب علينا أن نوجه اهتمامنا إلى تحقيق النتائج والفعالية بدلا من المواعيد النهائية المفروضة بطريقة مصطنعة. وهذا يصدق ليس فقط على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما أيضا على إصلاح مجلس الأمن، الذي هو بالفعل موضوع اقتراح إيطالي مفصل يستلهم مبادئ الديمقراطية والتمثيل الجغرافي المنصف والكفاءة. فهو يرمي إلى تحقيق المواءمة بين تطلعات ومصالح أكبر عدد ممكن من البلدان. وهدفنا هو مجلس أمن مكون من عدد أكبر من الأعضاء غير الدائمين، قادر على التعبير عن مشاعر المجتمع الدولي في مجموعه وعن إرادته السياسية. وإن لم يمثل المجلس تمثيلا حقيقيا جميع أعضاء الأمم المتحدة ويرتبط ارتباطا وثيقا بالجمعية العامة، فإن هذا الهدف لن يتحقق.

كذلك فإن الأزمة المالية للأمم المتحدة إن لم تحل فإن المشاكل المتعلقة بالميزانية ستعرقل أية اقتراحات للإصلاحات وستؤدي بالمنظومة كلها إلى الإفلاس. ولقد أعرب الأمين العام بشكل متكرر عن هذه النقطة، كما فعل رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي. وعند استعراض جدول الأنصبة المقررة، تأمل إيطاليا أن توافق الدول الأعضاء على الإصلاحات التي يحتاج إليها كثيرا، وأن تبدي بشكل لا شك فيه إرادتها في احترام التزاماتها المالية احتراما تاما وسريعا.

وفي بعض قطاعات أسلحة الدمار الشامل، اتفق على تحديدات هامة وجرى تنفيذها. وكما علمنا مؤخرا، فإن الأسلحة البيولوجية، وهي من بين أكثر الأسلحة التي يعرفها الإنسان ترويعا، لا تزال موجودة بيننا. ونحن نتمنى أن يعزز حظر الأسلحة البيولوجية بنظام تحقق فعال.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمهد الطريق لتحقيق أهداف جديدة في مجال نزع السلاح. إن الهدف الأولي هو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه ١٩٩٦. ومن

المحتـــم أن نحقق حظـــرا فوريا لجميع التجارب النووية، وسيقوم بلدي بواجبه لتحويل ذلك إلى حقيقة واقعة.

إن "خطـــة للتنميـــة" ينبغي أن تكتمل بنهاية الدورة الراهنـــة، ويجب أن تعكس الخطة النتائج والالتزامات المقطوعة في سلسلة المؤتمرات العالمية المعنية بالمسائـــل الاجتماعية الكبرى في عصرنا، والتي ستختتم بالمؤتمر العالمي المعني بالأغذية الذي ستستضيفه إيطاليا في خريف ١٩٩٦.

ونمـــو الاقتصاد والعمالـــة أساســـي لتحقيق الاستقرار السياسي الدولي في عصر سمته التكافل. وينبغي وضع شكل فعال للتنسيق بين منظومـــة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المالية. والتجارة المتعددة الأطراف والتدفق الحر للاستثمارات يمكن أن يعززها انتشار التنمية المنصفة المستدامة. وفيما يتعلق بمشكلة الديـــون المستمرة التـــي تعاني منها البلدان النامية، تحتل إيطاليا المرتبة الثانية بين البلدان الدائنة في خفضها للديون الخارجية للبلدان التي تواجه مصاعب اقتصادية خطيرة.

والحكومة الإيطالية راضية عن العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية وعن مشروع النظام الأساسي للمحكمة الذي أعدته لجنة القانون الدولي. ومما له أهمية أن هذا المشـــروع لا يتضمـــن صراحة عقوبـــة الإعدام بين العقوبات التي يمكن الحكم بها. وهذا يتمشى مع موقف دافعت عنه إيطاليا في هذه القاعة بالذات. ويأمل بلدي أن ترسي المناقشة في اللجنة السادسة الأساس لعقد مؤتمر دبلوماسي في ١٩٩٦ أو ١٩٩٧، عرضت إيطاليا استضافته، لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة.

وتعتقد الحكومة الإيطالية أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد جهودها - كما ينبغي لوكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية الدولية أن تفعل ذلك أيضا - لتوجيه موارد أكثر نحو الأنشطة التي تعتبر الإنسان محورها. ويجب أن تصبح الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان السمة المميزة لجهودنا لبناء مستقبل أفضل لأبنائنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠